
سمير
قصير
انتفاضة الاستقلال كما رواها

مقـــدمـــة

يجمع هذا الكتاب المقالات التي كتبها سمير قصير في صفحة "النهار" الأولى، منذ اندلاع انتفاضة الاستقلال في الرابع عشر من شباط ٢٠٠٥، وحتى استشهاده اغتيالا، صباح الخميس ٢ حزيران ٢٠٠٥.

الصحافي يتماهى بالمؤرخ. مؤرخ بيروت والحرب اللبنانية، يقدم في هذه المقالات التي تجمع إلتماعة الذكاء إلى وهج الالتزام، نموذجا فريدا للمؤرخ والمعلق. لا يكتفي بالجلوس على حافة الزمن، والتأمل فيه، بل ينغمس في اللحظة الراهنة، ويتحول رمزا لانتفاضة الاستقلال وأحد قادتها الميدانيين.

قاتل سمير قصير لم يكن يريد فقط قتل الصحافي اللبناني والمثقف العربي والعالمي، بل أراد أيضا اغتيال انتفاضة الاستقلال وتحطيم روحها.

روح الانتفاضة يجسدها عنوان احد مقالات هذا الكتاب: "بيروت ربيع العرب". انزياح كابوس النظام الأمني عن بيروت ، بداية ربيع عربي يستعيد روح النهضة ، فاتحا أفق التغيير الذي اقفله نظام الانقلاب العسكري منذ أربعة عقود.

مؤرخ الانتفاضة وكاتبها، كان على موعد مع قدر آخر، صنعه الاستبداد. فكان على المثقف أن يسفك دمه كي يسقي شجرة الحرية في لبنان، ويدخل في تاريخ مقاومة الظلم والاستبداد، الذي صنع بشهدائه مجد الصحافة اللبنانية، وألق الثقافة.

" النهار"

الإستبداد لحظة إنكشافه

سنفترض ان الحكم البعثي في دمشق بريء من دم رفيق الحريري. سنفترض لحظة ان "الخبراء السويسريين" الذين سيستعين بهم النظام الامني اللبناني سيتمكنون من اثبات تورّط ابو مصعب الزرقاوي بنفسه في عملية الاغتيال. سنفترض لحظة ان عباقرة المخابرات في سوريا ولبنان سينجحون، مثلما نجحوا عام ١٩٩٤ بعد تفجير كنيسة سيدة النجاة، في فرض رواية قابلة للتحوّل قراراً ظنياً، وإن سقطت لاحقاً خلال المحاكمة (اذا كان هناك من محاكمة). هل يكفي كل ذلك لوقف المسار الانحداري للحكم السوري في لبنان وخارجه؟ هل يكفي كل ذلك لستر ما كشفه حدث بيروت أول من امس عن الخلل المستجد في الهيمنة البعثية؟

اول من امس، سقط في بيروت الخط الاحمر الاخير الذي كان يحمي منذ مطلع التسعينات اكذوبة "وحدة المسار والمصير" ويغطي منذ انهزام كمال جنبلاط واغتياله عام ١٩٧٧ ادعاء الحكم السوري النطق باسم قسم من اللبنانيين.

هذا الخط الاحمر كان حتى اول من امس متمثلاً بالسكوت، الطوعي او القسري، الذي التزمه الرأي العام الاسلامي في لبنان حيال الحكم السوري منذ اكثر من ربع قرن، والذي تجدد في اكثر من مناسبة قمعية او "اغتيالية" حتى بات الاقتناع راسخاً ان الثمن الذي يدفعه المسلمون إن ارادوا الاعتراض، اكبر بما لا يقاس من الثمن الذي يدفعه المسيحيون. ولعل القهر الذي تعرضت له مدينة طرابلس، كما لو كانت مدينة من الداخل السوري، ابلغ دليل على فداحة الثمن. وجاءت القسوة التي ووجه بها وليد جنبلاط، سواء عام ٢٠٠١ او في الاشهر الاخيرة، لتؤكد صواب هذا الاقتناع. بل ان هذه الخلفية هي تحديداً ما صوّب الانظار واصابع الاتهام نحو الجهاز المخابراتي السوري – اللبناني في اللحظة نفسها التي علم بها الرأي العام اللبناني باغتيال رفيق الحريري.

اما وقد حصل هذا الاغتيال ونُسب الى من نُسب، ومهما تكن شطارة النظام المخابراتي في حياكة روايته التبريرية، فيبدو ان مبلغ الكبت جعل من انكسار الصمت ليس فقط سقوطاً للخط الاحمر الاخير، بل انقلاباً رمزياً وسياسياً قد تتعدى مفاعيله حدود لبنان. اذ تشاء سخرية القدر ان تنقلب مقولة "الشعب الواحد في دولتين" في وجه من اطلقها. فعندما تصدح شوارع بيروت بشعارات عفوية تحمل طابعاً دينياً او طائفياً، يعرف الحاكم السوري ان صداها يصل الى دمشق وحلب. وعندما تُسمع من على شاشات الفضائيات ادانات كالتي سمعناها، من نوع "لا إله الا الله والاسد عدو الله" ("النهار" ١٧/ ٢/ ٢٠٠٥) ومطالبة بالثأر من أعلى المسؤولين في الدولتين، تصبح المحاولات الآيلة الى اثبات براءة الحكم البعثي في دمشق من دم رفيق الحريري بلا جدوى.

وكذلك اضحت بلا جدوى محاولات المتبقي من البعثَين توزيع الناس بين فسطاطين، فسطاط العملاء والخونة وفسطاط "الوطنيين" المعنيين بالقضية القومية. فعندما يكون جاك شيراك الرئيس الوحيد الذي جاء لينحني امام ضريح رفيق الحريري، فيما تخلف كل الملوك والرؤساء العرب، وبعد ثلاثة اشهر على تكريمه التاريخي للرئيس الراحل ياسر عرفات في باريس، يصبح صعباً استخدام ادوات القراءة القومجية العتيقة، كما طاب للبعض ان يفعل بالامس بالقول ان الشعارات التي رفعت في التشييع طارئة على تاريخ بيروت لأن تراث الشارع البيروتي لا يحتمل التعبئة الجماهيرية الا للدفاع عن القضايا القومية.

ربما كان هذا صحيحاً حين كان هناك من يستحق ان يثير الحمية القومية في جوار لبنان. اما اليوم،



فقد اصبحت القضية القومية تكمن في التخلص من انظمة الارهاب والانقلاب واستعادة حرية الشعوب كمدخل الى نهضة عربية جديدة. فإذ يمشي في جنازة رفيق الحريري مئات الآلاف من المواطنين الاحرار، فيما لم يجمع تشييع حافظ الاسد قبل اعوام سوى قوافل سيّرها الحزب الواحد ومخابراته من دون ان ينجح في حشد اعداد مماثلة، فهذا اسطع برهان على انتهاء اكذوبة اخرى لازمت "وحدة المسار والمصير"، وهي الاكذوبة القائلة بأن الاستبداد هو درع العروبة.

اول من امس، كانت بيروت القلب النابض لعروبة جديدة، عروبة وان شابتها بعض اعلانات الولاء الطائفي او العشائري، تقوم على الارادة الحرة للمواطنين والمواطنات. وهذا اكثر ما يتوجب على نظام الاستبداد خشيته اذا تأخر في انهاء هيمنته على بيروت ولبنان.

٢٠٠٥/٠٢/١٨

الحرس الجديد و السياسة البالية

عندما جلس بشار الأسد على عرش الجمهورية العربية السورية وملحقتها اللبنانية خلفاً لأبيه، اخترع له مريدوه في الداخل السوري (واللبناني استلحاقاً) نظرية تقول بوجود تعارض بين حرس جديد يسعى الى الاصلاح، وحرس قديم يعرقل كل تجديد. وتبرع كثير من الاصدقاء الغيارى على مستقبل الرئيس الحديث العهد، في الخارج العربي وايضا الغربي، بتصديق هذا الادعاء. كان الامر يتطلب ولا ريب الكثير من النيات الحسنة، ولاسيما بعدما انقضّ الحكم الممدد له بالتوريث على من صدقوا رغبته المفترضة في الاصلاح، فاصطدموا ليس فقط باركان حرب حافظ الاسد بل ايضا وخصوصا بمجايلي الرئيس الشاب من انسباء واصدقاء ، لكن النيات الحسنة لم تعد تفيد بعد الجريمة التي اودت برفيق الحريري. حتى السذاجة لم تعد تصلح ذريعة لمن يريد ان يرى في هذه الجريمة دليلا على عجز الرئيس السوري عن تجاوز عقدة الحرس القديم، بحسب ما تذهب اليه بعض الاوساط العربية الرسمية، سواء أكانت مصرية ام خليجية. بل ان هذه الاوساط، اذ تغمز من قناة الحرس القديم، انما تساهم في "تطبيع" الجريمة و"تبييض" المجرمين. فجريمة اغتيال الحريري إن دلت على شيء فهي تدل على بطلان الفرضية القائلة بوجود حرس جديد في دمشق يريد التأقلم مع العصر.

ولا يحتاج سقوط هذه الكذبة الى ثبوت الاتهامات التي ساقتها جريدة "السياسة" الكويتية ضد اثنين من ارفع مسؤولي المخابرات في سوريا، احدهما كان مخترع "الحرس الجديد" فيما الآخر ينتمي جيلا وخبرة (وانتساباً عائلياً) الى عصر بشار الاسد. ولا حاجة لثبوت تورطهما لان تصرف الحكم الاسدي منذ الجريمة كفيل بتظهير انغماس الجيل الجديد (ولا نقول هنا "الحرس الجديد") في ممارسات تنتمي الى عصر آخر، وان يكن ينقص هذا الجيل الكثير من العقلانية التي كانت تميز ذاك العصر. حتى انه يمكن قلب المعادلة بالقول ان قابلية الحكم البعثي في دمشق للتمور هي ما يسمح باسناد السياسة المتبعة في الاشهر الاخيرة الى الجيل الجديد وليس في حال من الاحوال الى الحرس القديم.

لا عذر اذاً لأحد، وخصوصا للسلطات العربية القائمة في محاولتها التخفيف من مسؤولية الحكم السوري في التصرف الجرمي المتجلي في لبنان. اما ان تكون هذه المحاولات مبررة بالغيرة على سوريا، فهذا منطق لا يقل فسادا عن نزعة تبرئة النخبة الحاكمة في جيلها الجديد. ومن يريد ان يغار على سوريا، فما عليه إلا ان يتمنى ان تخرج اخيرا من تحنيط المتبقي من البعثَين.

فأياً تكن المعايير، وسواء أكانت استراتيجية ام عسكرية ام عقائدية ام ثقافية، لم يعد هناك من خير يمكن توقعه من هذا النظام البالي. اما اذا كانت الحمية القومية هي التي تقف وراء المسعى العربي لانقاذ الحكم البعثي من الفخ الذي نصبه لنفسه، فمن الاجدر ان تُصرف هذه المشاعر في مكان آخر، وتحديدا في لبنان. فلا نغالي إن اعتبرنا ان عروبة لبنان اليوم، رغم صغره ورغم التباساتها، باتت بأهمية عروبة سوريا.

طبعا، ليس المطلوب من الانظمة القائمة ان تتفاعل مع انتفاضة ديموقراطية كالتي يعيشها لبنان هذه الايام. لكن حتى هذه الانظمة تستطيع ان تقدّر اي اهمية تكتسبها استعادة لبنان تراثه الديموقراطي، مهما يكن منقوصا، في اللحظة التي لا حديث عن الديموقراطية الا بالاستيراد.
وهذا يفترض في المقام الاول "تجليساً" للمساعي العربية المبذولة في اتجاه النظام السوري. فبدل محاولة تهريبه من التدويل، يجدر بالدول العربية الراغبة في التحرك ان تترجم التدويل، بعدما وقع بلسان عربي، مما يعني التسريع في تنفيذ الانسحاب السوري وليس التسويف.



بيد ان عروبة الانتفاضة اللبنانية تحتاج هي ايضا الى التحصين، اذ لا يخدم هذه القضية ان يعتقد بعض شبان المعارضة ان استعادة الاستقلال الوطني تعني استعادة لتميز لبناني مفترض، فيما تكمن الاهمية القصوى لهذا التحرك في قدرته على تطعيم المشهد العربي وتاليا في تعريب مطلب الديموقراطية. أما الاسترسال في شعارات تلامس العنصرية وتقيم تضادا ابديا بين السوريين واللبنانيين، فهو لا يفيد الا بتأبيد السياسات البالية، بحرسها الجديد كما القديم.

٢٠٠٥/٠٢/٢٥

بيروت ربيع العرب

ثمة "يافطة" مرفوعة على جادة سليم سلام تقول ان "بيروت اكبر من احتوائها". الشعار جميل ولا ريب، ولكن شرط ان ننسى هواجس صاحبه التي تتبدى في يافطات اخرى مرفوعة على الجادة نفسها، وهي تجتر لفظية قومجية يصعب حتى ان يقبضها مهدي دخل الله، رئيس تحرير جريدة "البعث" سابقاً والقيّم على إعلام المتبقي من البعثَين راهناً. فرغم ان الذي وقّع اليافطة احد ديناصورات ما سمي ذات يوم "الشارع البيروتي"، شيء من قبيل "ابو العبد" من دون البراءة ومع الكثير من التوظيف المخابراتي، الا انه اصاب في توصيفه، ولو عن غير قصد.

فعلاً، تبدو بيروت في هذه الايام اكبر من ان يحتويها شيء، وخصوصاً الشعارات المنبوشة من زمن ولى، وهي بالتأكيد اعقد من ان يختصرها "الشارع البيروتي" النمطي الذي تتغنى به ادبيات انتهت مدة صلاحياتها، ان كان لها يوم صلاحية.

بيروت اليوم عادت رمزاً كبيرا في دنيا العرب، كبرت فجأة من دون ان يتوقع احد ذلك، لا شيء يحتويها، ولا شيء يقزمها بعد الآن، فباتت تستطيع ان تخاطب مجدداً اخواتها في العروبة: انظروا، لقد قمت من الخوف، قهرت الصمت وحراسه، تحديت العسس والتسلط، وها انا انبئكم بأن نهضتكم ممكنة من جديد، يا عرب!

لم تكن بيروت في حاجة الى شهادة في العروبة. في امس ليس بعيداً، اعطت بيروت مدينة الرغد والدلع، اعطت القضية العربية احتضاناً لم تنله من اي عاصمة عربية اخرى، كما يستطيع ان يشهد الفلسطينيون، فأضحت وجع العروبة الصارخ، قبل ان تضع على صدرها وسام المقاومة حين اصبحت المدينة العربية الاولى التي تطرد المحتل الاسرائيلي عنوة.

لكن ما تفعله بيروت في الايام الاخيرة قد يكون اهم حتى من مقاومتها. انه اختراع الغد العربي.

فبيروت اليوم هي وجه العروبة الواعد. وهي كذلك تحديداً لأنها لا تُختصر بـ"الشارع البيروتي" النمطي.

ولعل اثمن ما اثبتته بيروت في هذه الايام هو ان وجه العروبة لم يعد مرادفاً للعبوس. بل ان الشباب والشابات الذين تحدّوا منع التظاهر واسقطوا الحكومة هم اولئك الذين اعتدنا سماع الانتقادات في حقهم لكثرة ارتيادهم حانات شارع مونو وغيره من اماكن اللهو والسهر، فعذراً منهم لاننا شككنا بهم.

طبعاً، هؤلاء ليسوا وحدهم، والاصح القول ان المتظاهرين والمعتصمين ليسوا من فئة اجتماعية واحدة، ولا طبعاً من فئة طائفية واحدة، رغم ما قد يحلو للبعض تصويره، لكنهم جميعاً يتقاطعون عند شيء واحد، هو حب الحياة الذي يقودهم الى طلب الحياة الحرة.

ابشروا، فقد طابت الحياة يا عرب!

قبل ثلاثين عاماً، كانت بيروت القتيلة الأولى في مسلسل الموت العربي. بعد ثلاثين عاماً، تعلن بيروت ان حب الموت لم يعد سبيل العرب الوحيد. لذا، ربما، اصبح مستقبل بيروت الحية اهم للعرب بما لا يقاس من بقاء هذا النظام العربي المحنّط الذي بلغ ابشع تجلياته في حكم يصر على خنق شعبين بحجة تلازم مصيرهما. لذا، صار انبعاث بيروت اهم بما لا يقاس من ديمومة هذا الحزب الذي ادعى الانبعاث فلم يأت الا بالخراب، مصراً حتى في حشرجاته الاخيرة على ان يزرع الموت.

قد يغيب هذا المعنى لانتفاضة بيروت عن بعض الذين يشاركون في صناعتها. ولكن، سواء ادركوا ذلك او لم يدركوا، فإن ما فعلوه حتى الآن ذهب ابعد من حدود لبنان، بدليل التحية التي جاءتهم من امير قطر، ويا ليت الامير ينقل غبطته الى العاملين الدائمي العبوس والتشكيك في المحطة الفضائية التي

يقال انه يملك معظمها، فيتخلون عن التسويق لاضاليل المخابرات الايرانية وغيرها من دوائر التزوير. يقال ان اجهزة المخابرات اللبنانية والسورية تحاول تركيب فضائح 'اخلاقية' في ساحة الشهداء لتشويه سمعة الاعتصام الدائم فيها. وكأنه يحق لحراس الدمار ان يتفننوا بالاخلاق فيما يعرف القاصي والداني ما جمعه من الاموال 'الاخلاقية' هذا المدير العام وذاك الخاص في نصف دزينة الاجهزة الامنية التي خطفت الجمهورية. وكأن لا شيء يلح اكثر من ارسال بائعات الهوى المحترفات حول خيم المعتصمين املاً في 'سقطة' يتمكنون من استغلالها من اجل زرع 'فتنة' مجتمعية، بعدما فشلت الفتنة الطائفية. فتنة بين الاوساط الاكثر محافظة واولئك الذين قد ينزعون الى التماهي مع التجربة الاوكرانية في مظاهرها الاكثر حميمية.

وليكن، أليس تاريخ بيروت، تاريخها الفعلي الذي يعرفه المؤرخ، أليس هذا التاريخ الدليل الناصع على ان الحرية الاجتماعية هي المدخل الاضمن الى الحرية الوطنية؟ ألم يكن اول زعيم كبير في تاريخ بيروت الحديثة، اي سليم علي سلام، هذا نفسه الذي رفعت اليافطات القومجية على الجادة الحاملة اسمه، واحداً من اشجع المحدثين، بل المشجع الابرز لاول سيدة نزعت الحجاب في العلن، ابنته عنبرة؟ أليس المشروع الاقتصادي والاجتماعي لآخر زعيم عرفته بيروت، اي رفيق الحريري، مشروع انفتاح يقوم في الاساس على استعادة مكان بيروت كقبلة للسياح العرب الباحثين عن هواء الحرية الاجتماعية، وان شاب ذلك شيء من الانحراف (واحياناً الاحتراف)؟ أليست الحرية الاجتماعية، بما تعنيه من انفتاح على العالم، هي التي تجعل بيروت افضل وسيط بين ثورات المخمل والبرتقالي وهذا العالم العربي الذي بدا في منأى عن اي تغيير حين كان العالم بأسره يتغير؟

قد يكون السياح العرب هربوا من بيروت بعد جريمة اغتيال رفيق الحريري، لكنهم سوف يعودون حين يكون حل ربيع بيروت، ولن يكتفوا هذه المرة بالتسوق ولذّات الحياة، بل سيأتون ايضاً للبحث عن اثر للاحمر والابيض الذي يكلل اليوم عاصمة العرب.

قد يكون اخواننا السوريون، من عمال ورجال اعمال ومثقفين، جفلوا لحظة مما خالوه عدائية موجهة ضدهم فيما هي ثمرة الاستبداد الذي يخنقهم هم واللبنانيون، لكنهم سيعودون اهلاً لانهم يعرفون اكثر من غيرهم ان ربيع العرب، حين يزهر في بيروت، انما يعلن أوان الورد في دمشق.

٢٠٠٥-٠٣-٠٤

إلى متظاهر سوري

ثمة اجماع داخل المعارضة اللبنانية اليوم على انه سيكون من الخطأ مقاربة المسألة السورية مباشرة. الموقف حكيم ولا ريب، باعتبار انه يتوجب الامتناع عن تجفيل الحكم الاسدي القلق على ديمومته، بالاضافة الى الحرص المشروع على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة شقيقة. غير ان هذا الحذر يصعّب ايضاً على المعارضة القيام بواجب ملح في اتجاه جمهورها، وهو الدعوة الى التمييز بين الشعب السوري وسلطته، منعاً لبعض المتافات السخيفة.

فأي دعوة من هذا النوع لا تستقيم اذا بقيت في حدود الهم الانساني، على اهميته، ولا بد تحديداً من لفت انتباه المتظاهرين الى ان العمال السوريين في لبنان ضحايا مرتين: فهم ضحايا نظام فشل في تأمين فرص العمل لجميع السوريين ولم يقدم اليهم من الرعاية غير سطوة المخابرات التي تلحقهم احياناً الى اماكن عملهم في لبنان، وهم ايضاً ضحايا عنصرية كامنة تتغذى هي الاخرى من الصورة البائسة التي يعطيها النظام السوري نفسه عن رعاياه.

بيد ان المحظور السياسي، وان يكن في محله، قد ازاله هذا الاصرار للحكم البعثي ومواليه من اللبنانيين والسوريين على انتاج رواية رسمية لا تمت بصلة الى التاريخ، ولا الى السياسة. وجاءت خطبة الرئيس السوري الاخيرة، رغم طابعها المفكك المضعضع، اسطع دليل على ارادة التحريف التي تقوم عليها دعاية المتبقي من البعثَين، ثم تبعتها الخطابات "المتلازمة" الصادرة عن المنتفعين من الوصاية السورية خلال تظاهرة "الوفاء" لتضخّم التحريف.

لو كان الامر يتعلق فقط بكتابة التاريخ، لما كان من مشكلة ولأمكن ترك حسم حقيقة هذه الرواية لمؤرخي المستقبل. لكن التحريف الحاصل في الخطاب البعثي وتوابعه يهدد بالاساءة الى العلاقات بين سوريا ولبنان بعد الانسحاب. اذ ان تصوير اللبنانيين شعباً ناكراً للجميل، الصادر عن فاعل خير هو الحكم السوري، من شأنه وضعهم على تضاد مع السوريين ولا بد تالياً من محاولة لفت نظر المواطنين السوريين الى الوجه الآخر للعملة، وهو وجه اسود.

طبعاً، لا معنى من توجيه هذا الكلام الى المعارضة السورية التي كان لها موقف اعتراضي على السياسة السورية في لبنان منذ لحظة دخول جيش حافظ الاسد اليه برعاية اميركية متمثلة بحسن التدبير الكيسنجري، ولا الى المثقفين الاحرار في سوريا الذين يصعب عليهم تصديق اي رواية يخرج بها النظام. كذلك لا معنى من توجيهه الى هؤلاء اللبنانيين المتحدرين من اصل سوري والذين كان آباؤهم واجدادهم ممن ساهموا في ازدهار بيروت الاقتصادي والثقافي قبل ان يلحقهم اليها حافظ الاسد لـ"يحميها" بالحديد والنار. ومن يتوجب التوجه اليهم هم أولئك الذين لا يملكون خطاباً سياسياً آخر غير خطاب السلطة المكرور، والذين يُقتادون الى تظاهرات "الوفاء" للسلطة، سواء في دمشق او في بيروت. الى هؤلاء يجب القول، بكل محبة، ان خطاب سلطتهم هراء في هراء، وان الحكم السوري في لبنان لم يكن لا فاعل خير ولا حكماً حيادياً تدخّل بدافع المروءة من اجل التفريق بين المتحاربين واحلال السلام في ما بينهم. الى هؤلاء يجب القول ان القوات السورية في لبنان كانت طرفاً في الحرب: في البدء كطرف ضد الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط والمقاومة الفلسطينية، ثم بعد حين كطرف ضد الاحزاب المسيحية. وفي الحالين، لم تكن حرب ملائكة. فكل الاطراف لوّثوا ايديهم بالدم وكلهم دخلوا في مقامرات مدمرة، وهذا يشمل الطرف الرسمي السوري، بل لعله يشمله في المقام الاول لأنه طرف يمثل دولة، والدولة السورية بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي لم توّفر وسيلة في حربها اللبنانية، اياً يكن خصمها، من القصف العشوائي للمدن، الى الاغتيال السياسي. فعلامَ تُشكر السلطة السورية؟ على دك الاشرفية

وزحلة بالنار؟ ام على معاملتها طرابلس كمدينة في الداخل السوري يتم الاقتصاص منها على مدار الايام؟

الى هؤلاء المتظاهرين السوريين يجب القول، بكل محبة، ان ممارسة الحكم السوري في لبنان لا تسمح له بأن يعطي دروساً الى احد في الوطنية والنضال ضد "الامبريالية"، فهو دخل لبنان بتدبير من هنري كيسينجر وعاد ومدّ سيطرته على اراضيه كاملة بضوء اخضر من خلفه جايمس بايكر، عربون وفاء لمشاركة الجيش العربي السوري في الحرب على العراق من اجل تحرير الكويت. واذا كان حافظ الاسد قد خاض معركة ضارية ضد الولايات المتحدة غداة الاجتياح الاسرائيلي، فهذه المواجهة التي بدأتها ادارة اميركية عقائدية في عهد رونالد ريغان لم تكن الا الاستثناء الذي يبرر القاعدة: عامان على الاكثر من اصل ثمانية وعشرين! فعلامَ تهنأ السلطة البعثية؟ أعلى بحثها الدؤوب عن تسوية مع "الامبريالية"؟ الى هؤلاء المتظاهرين السوريين يجب القول، بكل محبة، ان سوء تسليح الجيش السوري لم يخوّله لحظة الوقوف في وجه اسرائيل، بل منعه من ان يكون درعاً للبنان يوم بدأ الاجتياح الاسرائيلي، وان استبسال الجنود السوريين في عين دارة والبقاع جاء على خلفية سحبهم من الجبهة الامامية. الى هؤلاء الذين يصدقون الاساطير يجب القول ان بيروت اطلقت المقاومة من دون مساعدة من الخارج، بل ان المقاومين الذين نجحوا في اخراج العدو المحتل من بيروت وصيدا وصور والنبطية كوفئوا بالملاحقة واحياناً بالقتل على يد حلفاء الحكم البعثي، فإذا جاء موسم جديد يتيح استخدام المقاومة ورقة، وجدت السلطة السورية من يجيّر لها انتصاره. فعلامَ تمجيد "سوريا الاسد"؟ أعلى فشلها في منع الاستباحة الاسرائيلية للبنان؟ ام على حرمان لبنان طعم الانتصار يوم كان الانتصار على العدو؟

الى هؤلاء المتظاهرين السوريين يجب القول، بكل محبة، ان السلام في لبنان جاء بتوافق اللبنانيين ودعم العرب، وان ما فعلته سوريا كان افقاد هذا السلام دعامتيه حين رفضت تطبيق اتفاق الطائف وحولت وجود قواتها العسكرية ومخابراتها اداة للهيمنة، فحرمت اللبنانيين امكان استخلاص دروس الحرب وطوقت الديموقراطية التي وحدها كانت تصلح للمحاسبة عن المسؤوليات. فعلامَ "تربيح الجميل"؟ أعلى انتاج طبقة سياسية مطواعة؟ ام على استخدام لبنان لتجديد النخبة الاقتصادية السورية؟ لا، لا شكر، اللهم الشكر على طي هذه الصفحة السوداء، عندما تطوى، والى غير رجعة.

٢٠٠٥/٠٣/١١

الشخص في مسرحيته

قبل اقل من ساعة على انتهاء مسرحية الشخص في ما يؤمل ان يكون عرضها الاول والاخير، لم يعد هناك من حاجة للاستزادة في دحض المزاعم التي سيقت خلالها، نظرا الى ما نالته من انتقادات لاذعة (ومستحقة)، ولكن حسبي ان قارئ هذا المقال سيتفهم ان يكون لصاحبه ما يقوله في هذا العرض الهزيل، بناء على تجربة سابقة له مع اساليب هذا العبقري.

فبعيدا من اي رغبة في الانتقام، تفيد التجارب الماضية في الاضاءة على تصرف الشخص المذكور بعدما خرج الى العلن، وخصوصا بعدما زال الغشاء الذي ظل يحجب حقيقته عن الكثير من رجال السياسة والاعلام.

حين كتبنا قبل اربعة اعوام بالكمال والتمام (زالنهارس، ٢٠٠١/٣/١٦) عن منطق الامن الخاص المستحكم بالحكم اللبناني من خلال الشخص، كان لا يزال عدد من العاملين في الشأن العام مأخوذين بهذا العبقري، يقولون على واقعية مفترضة فيه مقارنة مع عناد رئيسه.

لكن فشل تجربة ملاحقة صحافي باساليب بدائية اثبت ان قوة هذا العبقري محصورة بقدرته على الترهيب والابتزاز، والاحرى القول تسخير اجهزة الدولة للترهيب والابتزاز لمآربه ومآرب معلميه. بل انه ثبت ان التذاكي، حين لا يستطيع الركون الى آلة الابتزاز، انما يدور في الفراغ.

وهذا ما تأكد في الاشهر الاخيرة مع انكسار حاجز الخوف في الطبقة السياسية وحتى في الشارع، فاذا خرج الشخص امام الاعلام، بدا بعيدا عن اي ذكاء سياسي، كمن يتشاطر على الناس وهم عارفون افلاسه.

ماذا يقول الشخص الان؟ ندع جانبا المحاولة اليائسة لاخراج مسألة اقالة قادة النظام الامني من السجال السياسي، فقد رد عليها بما يكفي. وكذلك نقفز فوق هجوم الشخص على زالنظام الطائفي البغيضس والزعامات الموروثة، فمثل هذا الكلام يفترض فيه ان يفضي بقائله الى حزب ثوري. اما وقد تم ادراجه في تركيبة انقلابية، فانه لا ينم في احسن الاحوال سوى عن فهم مبتسر للمجتمع الذي يعيش فيه.

نأتي الى انشودة الكرامة المجروحة والتفاني في الخدمة العامة. غريب امر رجل المخابرات، فهو اكثر من يعرف ما يعرفه الناس، وما يعرفونه لا يخدم على الاطلاق ادعاءات البراءة. الناس يعرفون اولا ان الشخص نفسه واشباهه لم ينتفضوا حين كانوا يأتمرون بالخفير الاعلى للمخابرات السورية، بل يعرفون ان خفير المخابرات السورية السابق، عندما غضب على الشخص فانه لم يترك مجلسا في بيروت الا وتأكد من ان تصله النعوت التي خص بها مأموره اللبناني، والتي لا تندرج في لغة الانضباط العسكري.

ويعرف الناس ايضا وايضا ان من تجاسر وحكى امس عن الكرامة لم يتوان يوما في دوس كرامات المواطنين والتدخل في خصوصياتهم. ويعرفون بالمقدار نفسه ان ادعاءات العفة مصطنعة الى ابعد الحدود. ويعرفون اخيرا الكثير عن بنك المدينة والصناديق السوداء، وعن قصور بنيت في قرى يعيش اهلها عند حد الفقر. اما ما يتعلق بموضوع الخدمة العامة، وبصورة اكثر تخصصا بصلاحيات الامن العام، فهذا دليل آخر على التذاكي. ذلك انه بازاء تسريع بعض المعاملات في هذه الادارة ولا منة على ذلك في القرن الحادي والعشرين، شهدت ممارسة الامن العام خروجا عن اتفاق الطائف والقوانين المرعية، ذلك ان لا قانون يخول الامن العام او غيره من الاجهزة التلاعب بالانتخابات واختراق المؤسسات الاعلامية وملاحقة الصحافيين والتهرب من اطاعة اوامر رئيس الوزراء.

وسط كل هذه الاضاليل التي روجها الشخص، يبقى هناك امر صحيح، هو ما قاله عن معنويات عناصر الاجهزة. فقد بدا واضحا ان حال هذه الاجهزة صار يرثى لها منذ ان انكسر حاجز الخوف، وهذا انجاز عظيم على طريق استعادة الجمهورية.

لقد انتهت المسرحية، يستطيع الشخص ان يبقى على المسرح. لا هم فلا احد يسمعه.

٢٠٠٥/٠٣/١٨



ثمن أن تنسحب سوريا

انحبست الانفاس منذ ايام في انتظار لحظة عدّها الجميع مفصلية، وكادت ان تعطل الحياة السياسية، حتى في بعدها المعارض الجارف، في انتظار صدور «التقرير»، والمقصود طبعاً الوثيقة التي اعدتها اللجنة المنتدبة من الامم المتحدة لتقصي الحقائق حول اغتيال رفيق الحريري. لكن ما حصل في الاسابيع الخمسة الاخيرة، وخصوصاً في مطلع الاسبوع الماضي، لا يتوقف عند التقرير، مهما تكن مفاعيله الكبيرة المتوقعة. فالتخريب الامني الذي بدا اخيراً في حركة تصعيدية، لن يمحو التقرير، اياً يكن محتواه واياً تكن لهجته.

ما شهده لبنان في الشهر الاخير سوف يتطلب ربما سنوات لاستخلاص دروسه بشكل عملي في اتجاه التأسيس على هذه اللحظة التاريخية التي بلغت فيها المصالحة الوطنية ارقى تجلياتها. الا انه يمكن منذ الآن، ومهما تكن التطورات المقبلة، الاستنتاج ان «انتفاضة الاستقلال» نجحت في انجاز مكسبين هائلين: طي صفحة الهيمنة «الخيّرة» التي مارسها الحكم البعثي في دمشق على الحياة العامة في لبنان، وتعرية النظام الامني اللبناني كمدخل لتفكيكه.

فأياً تكن توجهات الايام المقبلة، فقد بات اكيداً ان النظام الامني غير قابل للاستدامة، وان رهانات اسياده على امكان تبييض صورتهم، وآمالهم في المحافظة على مكانتهم في اي تركيبة باطلة، قد سقطت جميعها. فحتى اذا افترضنا ان قادة الاجهزة الامنية نجحوا في اقناع العالم بأنهم براء من دم رفيق الحريري، فان فتح السجال حول النظام الامني فتح باب استعادة المسؤوليات الوخيمة التي تحملها هذا النظام برموزه القضائية والميدانية في عدد من الجرائم منذ نهاية الحرب، من كنيسة سيدة النجاة الى اغتيال رمزي عيراني، مروراً بالتلاعب بقضية الشبكات الاسلامية السنية. ولن يغير شيء الابتزاز السافر الذي يخيّر اللبنانيين بين الاستقلال والامن بحجة موجة الحوادث الامنية الحاصلة منذ ثلاثة اسابيع، من اطلاق النار في ساحة ساسين الى تفجير الكسليك. على النقيض من ذلك تماماً، فإن من يقف وراء هذا الابتزاز، سواء اكان سياسياً ام مسؤولاً في جهاز امني، يلغي اي امل له في ان يبقى له اي حضور في الحياة العامة اللبنانية، اللهم في السجن. فهؤلاء يضعون انفسهم في موقع من يخطف رهينة، واي رهينة؟ ذلك ان من يراد خطفه صراحة هو الشعب اللبناني ليس الا.

وبالطريقة نفسها، فقد بات اكيداً ان هيمنة الحكم البعثي على السياسة اللبنانية باتت من الماضي. فحتى اذا افترضنا ان الحكم السوري نجح في اقناع العالم بانه براء من دم رفيق الحريري، فان الاعتراض الشعبي العارم على الجريمة قد فتح باب استعادة المسؤوليات الوخيمة التي تحملها المتبقي من البعثين في كبت الحريات العامة في لبنان، وفي ابقاء حياته السياسية وحياة السياسيين فيه تحت التهديد الدائم للمقصلة، من اغتيال كمال جنبلاط الى سجن سمير جعجع، مروراً بقتل سليم اللوزي والشيخ حسن خالد ومهدي عامل وحسين مروة والكثيرين غيرهم. كذلك لن يغيّر شيئ الابتزاز المفضوح الذي تفوّه به عدد من المسؤولين السوريين الذين يقولون صراحة للبنانيين ان مصيرهم من دون الهيمنة هو الخراب، وعلى رأس هؤلاء بشار الاسد نفسه، من دون ان ننسى الوزيرين اللامعين فاروق الشرع ومهدي دخل الله. على العكس تماماً، فان هذا التهديد بالكاد المبطن يمنع نهائياً الحكم السوري من ان يدعي بعد الآن انه يحمي السلم الاهلي في لبنان، هذا الادعاء الباطل منذ البداية.

اما وقد صدر التقرير، فقد صار جلياً ان الحكم البعثي الذي طالما سعى الى ان يدفع اللبنانيون ثمن الضغوط من اجل انسحاب قواته من لبنان، انما صار هو في موقع من يدفع الثمن، وانه قد يدفعه ابتداء من الآن اضعافاً اضعافاً مما كان سيكلفه الانسحاب لو اقر به طوعاً.

٢٠٠٥/٠٣/٢٥



إنتفاضة في الانتفاضة

ربما كان لا بد من ان يخرج المرء من معمعة المتابعة اليومية للحدث ليواجه عطش مواطنين لبنانيين في الخارج الى الاجوبة، حتى ينتبه الى ما كان يفوته من وعي لأبعاد اللحظة التاريخية، وفي الوقت نفسه من قلق حول امكانات تثميرها. فسواء في اوروبا او في الخليج العربي، يُستقبل القادم من بيروت بمزيج من الفخر والحماسة والفضول والشك والخوف. واذ يلاحظ ان الخوف لا يعود فقط الى ما يسمعه المغتربون ويرونه عن مسلسل التفجيرات، بل الى تشكيك ينال مباشرة 'السياسي اللبناني'، اياً يكن، فيجد نفسه مدفوعاً الى اعادة صوغ فهمه للحالة الاستقلالية بما يتجاوز اطرها السياسية المباشرة، ولا سيما انه متى عاد الى المتابعة ولمس هنا وهناك بداية خيبة، تأكد ان هذه الاطر لا توحي في ممارستها اليومية أنها ادركت حجم الحدث الذي ساهمت في صنعه.

قد يكون من المبكر التفكير في مساءلة المعارضة، والمعركة لم تنته بعد. وقد يكون انتقادها في غير محله بعد خروجها ببيانٍ شامل جديد يمكن وصفه بالجيد اجمالاً، وان يكن ما دون اللحظة التاريخية. ومع ذلك، قد يكون ضرورياً، في هذه المرحلة الانتقالية، اجراء تقويم لما سمي، وبحق، 'انتفاضة الاستقلال'، وهو ما لم يفعله بيان المعارضة امس، رغم انه صدر عن اول اجتماع يعقد بعد التظاهرة – الحدث في ١٤ آذار، وايضاً بعد التأكد من ان السرعة التي تنسحب بها القوات السورية ومخابرات الحكم البعثي تجعل من الانسحاب – الانتصار حدثاً تاريخياً هائلاً.

اما التظاهرة – الحدث، فلم يقل فيها ما يكفي، بل ما يجب. وهو اولاً ان هذه التظاهرة كانت بالارقام الصافية اكبر تظاهرة معارضة في التاريخ العربي المعاصر (ولا تدخل في هذا الحساب طبعا المناسبات الوطنية المرعية من السلطات القائمة ولا تظاهرات التشييع، سواء في مأتم عبد الناصر او ام كلثوم او عبد الحليم حافظ). اما في المقاييس النسبية، اي قياساً بعدد السكان المقيمين، فقد تكون من كبرى تظاهرات التاريخ العالمي، لا تقارن الا بصيف الثورة الفرنسية في ١٧٨٩ وبأيام آذار وتشرين الثاني ١٩١٧ خلال الثورتين الروسيتين وبنزول الشعب الايراني الى الشارع في خريف ١٩٧٨ وشتاء ١٩٧٩. وهذا في ذاته يستوجب وقفة تأمل، بل وقفة تواضع من الجميع. ذلك ان ما فعله ثلث الشعب اللبناني في ذلك اليوم كان تأكيده ان الحالة الاستقلالية التي تعيشها البلاد اكبر بما لا يقاس من كل من ساهموا في صنعها ومن سعوا الى قيادتها. وانها اكبر حتى من محصلة كل هؤلاء، مهما يكن دورهم الماضي او الحاضر.

واما الحدث الذي يشكله الخروج المتسارع للقوات السورية، فهو ايضاً ما لم يقل فيه ما يجب. هل لأن الحدث كبير الى حد انه لا يصدق، ام لأن آخر حشرجات النظام الامني الذي تتركه المخابرات السورية وراءها حجبت الرؤية؟ في اي حال غابت الفرحة وكاد ان يغيب عن المواطنين، وحتى عمن يسعون الى قيادتهم، ان الصفحة الجديدة في التاريخ اللبناني انفتحت، وان هذه الصفحة تتطلب نوعية جديدة من القراءة، او لنقل نوعية مغايرة لتلك التي توحيها حسابات الاحجام في اوساط المعارضة.

لا حاجة الآن الى تفنيد بعض التصرفات الانانية لهذا او ذاك من وجوه المعارضة. او لجرد الاخطاء التي وقع فيها فلان او علان. فالحالة الاستقلالية لا تزال في حاجة الى تعبير سياسي له امتداد برلماني. الا انه لا يمكن غير التوقف عند اشارات التململ التي يرسلها الجسم الاجتماعي الى المعارضة برمتها، ولعل اولها يتصل بغياب التقدير للاوزان الحقيقية، وتحديداً للوزن الاكبر في المعادلة، وهو وزن الشارع، سواء في قسمه الصغير المؤطر بالاحزاب والتنظيمات والتيارات، او قسمه الاكبر غير المؤطّر.

فغير طبيعي ان تنتظر المعارضة اكثر من اسبوعين لتعقد اجتماعاً عاماً من اجل تثمين ما حصل في

١٤ آذار والقاء تحية اجلال لمن صنعوا هذا اليوم.

وغير طبيعي ان تترك تعبئة هذا اليوم تتبدد، وان يكن من الصعب ابقاؤها عند حدها الاقصى. وكأنه يقال للمواطنين: حسناً فعلتم، عودوا الآن الى بيوتكم، نتصل بكم اذا احتجنا اليكم مجدداً! اشارة تململ اخرى تتعلق بغياب آلية واضحة لاتخاذ القرار وتحديد الوجهة. كما يتبين من التصرف الفردي الذي امكن رصده في اكثر من مناسبة وحيال مواضيع حساسة للغاية كمصير رئيس الجمهورية الممددة ولايته او "سلاح المقاومة" والمقصود بذلك محافظة "حزب الله" على فرعه العسكري والدولة ضمن الدولة التي يحرسها، فضلاً عن الموقف الضبابي حتى الامس من الازمة الحكومية، والذي بلغت تجلياته حد اقتراح احد اقطاب المعارضة، وبوساطة شاشة فضائية، اسم اقل ما يقال فيه انه يحتل في الذاكرة الجماعية اللبنانية سمعة سوداء.

لكن المصدر الاكبر للتململ قد يكون في شعور المواطنين بأن لحظة الانتصار هي لحظة للقطف، وليست لحظة للتأسيس. ففي ازاء بعض الوجوه التي تبدو متسلحة برؤية مستقبلية ومسلكية سوية، بات يهدد مشهد المعارضة انه يزخر بوجوه اخرى لا يعنيها الا ان تكون في المكان المناسب في الوقت المناسب، وسواء تعلق الامر بالانتخابات النيابية ام باعادة فتح الاستحقاق الرئاسي. صحيح ان الميزان ضيّق بين ضرورة توسيع جبهة المعارضة و"هرهرة" كتل الموالاة من جهة، والحاجة الى مسلكيات جديدة في الحياة العامة من جهة اخرى. ولكن ليس من المستحيل التوصل الى معيار وسطي يفتح لموالي الامس مجال تعويض ممارستهم السابقة من دون ان يخولهم ذلك اهانة ذاكرة المواطنين بادعاء لعب ادوار قيادية في المعارضة، وتحديداً في تشكيل لوائحها الانتخابية المقبلة. كما انه في المقابل، لا يمكن القبول بأن تعطي المعارضة عن نفسها صورة ناد للمرشحين الى الانتخابات النيابية. فمع الاخذ بضرورة تجديد الجسم البرلماني، الا تقتضي اعادة الاعتبار الى السياسة ان يشعر المواطنون ان المعارضين ليسوا كلهم طلاب مناصب؟ وما يقال عن بازار الترشيحات الى الانتخابات النيابية يقال مثله عن النيات المبيتة في الاستحقاق الرئاسي القابل للفتح. فمع اخذ العلم بالتأجيل الحكيم لهذا الموضوع، أليس معيباً، بعد هذه الانتفاضة، ان يفكر هذا أو ذاك من الاقطاب باسماء ارتبطت لنحو عقد من الزمن باستماتتها في الدفاع عن "تلازم المسارين" وتغييب الارادة الوطنية في ادارة سياسة لبنان الخارجية كما الداخلية؟ أليس مريباً ان يشعر كل سياسي ماروني، مرة اخرى، انه مرشح للترشيح لمجرد كونه ولد في هذه الطائفة؟ اليس معوقاً لبناء دولة تحترم مواطنيها، ان يتم التسويق لمن لا يمكن اعتباره "معارضاً منذ اكثر من عشرة اعوام" او لمن يحمل ترشيحه طابع التحدي؟

أسئلة مبكرة؟ لا، ايها الرفاق في المعارضة، جدداً كنتم أم أقدمين، انزلوا الى الشارع، تسمعونها، وتسمعون معها نداءً عاجلاً الى ان تبادروا الى انتفاضة من نوع آخر، انتفاضة على الذات تفتح لحظة انتهاء وصاية حكم البعث على آفاق الدولة العصرية، دولة المواطنين وليس دولة الرعايا.

٢٠٠٥/٠٤/٠١

١٥٥٩/١٥٩٥

لو لم يكن اصل الموضوع مأسوياً، لكان توجّب التنويه بروح الدعابة الأممية التي تتبدى في حلول القرار ١٥٩٥ مكملاً للقرار ١٥٥٩. في الحالين، يكون النظام الامني اللبناني، ومعه راعيه البعثي في دمشق، قد "نجح" في سحب الورقة الخاسرة، وقل انه قد حاز "الجائزة الكبرى". "جائزة" الخسارة الكبرى!

فلا يخطئن احد ان التفويض الممنوح الى لجنة التحقيق الدولية في مسألة اغتيال رفيق الحريري يعني تقويضاً مباشراً للنظام الامني، او ما تبقّى منه. وقد جاءت المحاولات البائسة، والعديمة الذكاء، التي بذلها الحكم القائم في لبنان من اجل تعديل مشروع القرار، لتدل على ما سوف يقض مضاجع مسؤولي هذا النظام الامني عندما تبدأ لجنة التحقيق عملها. بل ان مفاعيل القرار ١٥٩٥ سوف تتجاوز مجرد التقويض لتفضي الى نهاية النظام الامني.

قد يخشى البعض ان يكون عمل لجنة التحقيق محدوداً بسبب غياب الادلة، او بالاحرى تغييبها، بعد مرور نحو شهرين على الجريمة. ولكن اذا ما تذكرنا ما وصل اليه طاقم صغير من المحققين المهنيين في اطار لجنة تقصي الحقائق برئاسة بيتر فيتزجيرالد، يمكن تصور الى اي نتائج سيتوصل العشرات من المحققين الدوليين حين "يفلتون" في بيروت ومعهم صلاحية استجواب من يشاؤون استجوابه. واضعف الايمان ان عباقرة الامن المخصص لمصلحة الطغمة الحاكمة في بيروت، ومن وراءها في دمشق، سوف يكتشفون بسرعة عندئذ ما ادركه الشعب اللبناني في الاسابيع الاخيرة، وهو ان لا كبير الا الجمل. ولعل هذا ما سيلمسه قبل غيرهم العناصر التابعون الى هؤلاء العباقرة، ان لم يلمسوه بعد، فيتحررون بدورهم من عقدة الخوف وسليقة المأمور.

قطعاً، لقد دنا وقت الحقيقة وانطلقت آلية المحاسبة.

ولا يخفف من اهمية هذه اللحظة ان القرار ١٥٩٥ يحصر صلاحيات لجنة التحقيق في الاراضي اللبنانية دون السورية. اولاً لأن اكتشاف اي خيوط تفضي الى دمشق سوف يستدعي، اذا تم، تحركاً جديداً لمجلس الامن من اجل استكمال التحقيق، وخصوصاً ان العجز المزمن للحكم السوري في استقراء مجريات السياسة الدولية لا يستجلب له الكثير من التعاطف. وثانياً لأن اضطرار هذا الحكم الى القبول بالقرار ١٥٥٩ وتنفيذ ما يتعلق به منه، انهاءً لوصايته على لبنان، يمثل في ذاته عقاباً ما بعده عقاب، اللهم العقاب الذي سيصدر، ولو بعد حين، من الشعب السوري.

ملاحظة على الهامش توجّه الى من قد يتساءل في سوريا عما جرى ليستحق المتبقي من البعثَين هذا المصير: الجواب هو لا ريب ان الافراط في التذاكي يؤدي الى عكس مبتغاه حين لا يكون مسنوداً بثقافة سياسية حديثة. في عهد حافظ الاسد على الاقل، كانت مهمة التذاكي منوطة بوزراء الخارجية والاعلام والدفاع. اما في عهد ابنه بشار، فقد استوطنت هذه النزعة اعلى الهرم حيث لم يعد ممكناً ستر ما تكشف عنه، وآخر نموذج عن ذلك ما جاء على لسان الرئيس السوري في مقابلته مع احد التلفزيونات التركية. فمما قاله بشار الاسد (اذا لم يصدر تصحيح رسمي، على جري العادة المستحدثة)، انه لا يعبأ بأن ينعته الاميركيون بـ"الديكتاتور"، وانه لن يتأثر بمثل هذا الاتهام الا اذا صدر عن الشعب السوري! ربما لم ينتبه عاشق الانترنت الى المواقع الالكترونية السورية التي كانت ستنبئه بأن الشعب السوري موضوع تحت الاقامة الجبرية وفي حراسة قانون الطوارئ منذ اكثر من اربعين سنة. ومما قاله ايضاً انه لم يصل الى السلطة من طريق انقلاب عسكري. صحيح، هو لم يقم بانقلاب عسكري، بل اكتفى بوراثة نظام الانقلاب. لكن الاكثر دلالة في هذا المقابلة قول الاسد انه "لولا التدخلات الخارجية لقطعنا شوطاً كبيراً في عملية الاصلاح"! والحقيقة ان لا رد على مثل هذا الادعاء الا بنموذج "الاصلاح" اللبناني حيث لم يُقطع الشوط



الاكبر في العملية، وصولاً الى انهاء الهيمنة البعثية، الا بتضافر "التدخلات الخارجية"، وعنوانها القرار ١٥٥٩، والضغوط الداخلية. وللقصة تتمة... في سوريا.

اما في لبنان، فالقصة انتهت او لنقل انها شارفت نهايتها الموعودة بعد ثلاثة اسابيع في ٣٠ نيسان. وبالاذن من الذين يرتعدون من مجرد شم رائحة "الاجندات" الاجنبية، فأنه بات لزاماً الاقرار بأن ما يضمن طي هذه الصفحة يكمن في وجود آليات دولية، سواء أكان اسمها لجنة التحقق من تنفيذ الـ ١٥٥٩ أم لجنة التحقيق المشكلة وفق الـ١٥٩٥، اكثر مما يكمن في معارضة مشلولة، وكأنها تخاف من المارد الذي اطلقته، فتكاد تفقد اجماعها لحظة يجمع مجلس الامن الدولي حول مصير بلادها.

٢٠٠٥/٠٤/٠٨

ليس الاحباط قدراً

اول النقد يكون بالنقد الذاتي: لقد كنت من ضعيفي الايمان الذين تأففوا في سرهم من نوعية النشاطات التي دعت اليها السيدة بهية الحريري في ذكرى ١٣ نيسان، لكن ما حصل بين ليلة السبت الماضي وليلة الاربعاء في وسط بيروت، اكد مرة جديدة انه يجب محاذرة اي نزعة نخبوية في مثل هذه اللحظات التاريخية، والوثوق بالحس الشعبي. قد لا تكون محصلة هذه النشاطات مرضية لجهة استخلاص دروس الحرب في ذاتها، لكن نزول عشرات الآلاف من المواطنين الى الشوارع للتسكع فيها وتمضية الوقت الجميل في لياليها، اثبت بما لا يحمل اللبس ان اللبنانيين لا يضعون مشروع حرب جديدة على روزنامتهم. فالحرب تبدأ برفض التلاقي، وها هم يقبلون على بعضهم البعض. والحرب تنشأ من تضخيم الخطر والخوف، وها هم يكسرون مجدداً حاجز الخوف. ليس فقط الخوف من تسلط المخابرات، فهذا انتهى في ١٤ آذار، بل الخوف من الارهاب والتخريب. ومن يكسر هذا الخوف، من يستطيع اسكاته بعد الآن؟

ما يغيب احياناً عن المثقفين، لا يجوز في حال من الاحوال ان يغيب عن السياسيين. واذا كانت الحكمة تملي الركون الى الحس الشعبي لاعلان ارادة اللبنانيين في الحياة، رغم انف المخربين، فكم بالحري لاعلان اصرارهم على حصد ما زرعوه من آمال. هنا، وبعكس نشاطات ١٣ نيسان، لا مجال للخطأ. فكل من له اذنان يستطيع ان يسمع شكوى الناس. حتى انه لو كتب للمليون ومئتي الف الذين اجتمعوا في ١٤ آذار ان يجتمعوا مجدداً، فإنهم سوف يهدرون بما اعتبروه تحصيل حاصل في ذاك اليوم، اي انهم من صَنَعَ الاستقلال الجديد، وانهم لا يقبلون بأن يقوّض احد طموحهم، بل انهم لا يستسيغون ان يتم التخلي عن ضغطهم لاستكمال ما لم ينجز بعد، وتحديداً الانتخابات.

مساء امس، عاد شيء من هذا الضغط. عاد شيء من النبض الى ساحة الشهداء حين تم تركيب ساعة العد التنازلي لانتهاء المهلة القصوى للدعوة الى انتخابات في نهاية شهر ايار. لم يكونوا اكثر من مئتي شخص، اقل بما لا يقاس من الذين اجتمعوا قبل يوم لسماع ماجدة الرومي، ولكن اكثر بالتأكيد من متطوعي المجتمع المدني الذين تداعوا الى الاعتصامات الاولى بعيد تشييع رفيق الحريري، او من المناضلين الشباب الذين اقاموا اول خيمة الى جانب تمثال الشهداء. في تلك الايام، كان الغضب يحرّكهم. واليوم ايضاً غضب، لكنه غضب آخر. الغضب من استمرار لعبة المماطلة التي لجأت اليها بقايا السلطة لمنع الانتخابات، وتجنّب محاسبة قادة النظام الامني. الغضب من استمرار ما يسمى زالموالاةس في التلاعب بالمؤسسات، سواء أكانت سياسية ام امنية. وفوق ذلك وقبله، الغضب من عجز المعارضة في ترجمة الغالبية الشعبية التي تجسدت في ١٤ آذار فعلاً مبادراً يردع المنتفعين من نظام التبعية المنتهي.

لا ينفع هنا التذكير بان انتفاضة الاستقلال حققت انجازاً هائلاً مع اضطرار الحكم السوري الى تحديد تاريخ نهائي لانسحاب قواته ومخابراته (المنظورة منها على الاقل)، وانها خطت خطوة كبيرة نحو جلاء الحقيقة في قضية اغتيال الحريري مع اعتماد مجلس الامن القرار ١٥٩٥. فاذا كان التذكير بهذين الانجازين ضرورياً لكي تشعر الحركة الشعبية انها اثمرت، فانه يفيد ايضاً أنه يمكن الذهاب ابعد بكثير في رسم ملامح لبنان الجديد، وان الاحباط ليس قدراً. ولكن كيف لا يحبط الناس حين يرون هذه القوة او تلك من قوى المعارضة تجازف بوعد التغيير من اجل حسابات فئوية صغيرة، مثلما جرى في انتخابات نقابة المهندسين حيث تحالف تياران من المعارضة، مع قوى فاعلة في زحزب التلازمز وضد المعارضين الآخرين. او مثلما يجري في البازار الانتخابي المبكر وراء الكواليس، حيث يتم زتبييضس وجوه جسدت التلازم في السياسة الخارجية او المالية للدولة، او مثلما يخشى ان يحصل إن تم تحصين زموقع



الرئاسةس لمجرد انه يرمز الى طائفة.

لحسن الحظ، لم يفت الاوان بعد، وإن بدأ يفرغ الصبر. ويأتي التزامن بين عودة النبض الى ساحة الشهداء واستعداد المعارضة لاستعادة المبادرة في الموضوع الحكومي، ليساهم في ازالة الغموض المحبط. لكن الاحباط لن يزول الا بالحركة، والحركة الواضحة التي تعيد رسم الرهانات في اولوياتها: بداية، الضغط من اجل حسم الانتخابات ضمن المهلة، وهذا يعني الاسراع في تأليف حكومة قادرة على ايفاء شروط تنظيمها، واولها تعطيل النظام الامني من خلال اقالة قادة الاجهزة، ومن ثم حملة انتخابية متجانسة وواعدة بالتغيير، إن لجهة البرامج او لجهة المرشحين. واخيراً تتويج التغيير في اعلى الهرم، على الا يتم تحريك مسألة الرئاسة سوى بما يخدم التطلع الاصلاحي للمجتمع اللبناني، مما يسقط حكماً الفاسد ومقاوم الساعة الخامسة والعشرين.

قطعاً، ليس من الصعب فهم هذه الاهداف. ولكن إن صح ان هناك من لا يريد فهمها، فقد تكون للعودة الى الشارع اهمية مضاعفة.

عودوا الى الشارع، ايها الرفاق، تعودوا الى الوضوح.

١٥/٠٤/٢٠٠٥

فعل بيروت في دمشق

قلة من اللبنانيين الذين صنعوا "انتفاضة الاستقلال" يدركون انهم لم ينموا عهد الوصاية السورية والنظام الامني - المافيوي اللبناني المتظلل بها فحسب، بل خلخلوا في طريقهم النظام الوصي نفسه. ولعل معظمهم إن ادركوا فإنهم لا يأبهون، وهذا الخطأ بعينه. فالى الاهمية التي تكتسبها عودة السياسة الى الداخل السوري في سياق اي مشروع نهضوي عربي، قد يكون استقرار لبنان على الامد المتوسط مقروناً باستقرار سوريا نفسها، ولا استقرار بالديكتاتورية. فادعاء الفرادة اللبنانية لم يعد ينفع، ولا يفيد التعويل على الفوائد التي يجنيها قوم من مصائب قوم آخرين. على العكس، يفترض ان يكون قد تعلم اللبنانيون، ولا سيما اولئك الذين لا ينفكون يتحدثون عن حروب الآخرين، ان بلادهم لا تستطيع ان تكون في منأى عن مصائب الآخرين، وانه قد يكون من الافضل السعي الى تعميم الفوائد على الجميع. ولا بداية افضل من "انتفاضة الاستقلال"، فتعميم الفائدة المتأتية منها يمثل اجمل تحية لها.

في اي حال، بدأ ربيع بيروت يفعل فعله، كما يعرف الذين قرأوا العدد الخاص من "الملحق" هذا الاسبوع. واذ يأتي اول الغيث من كتّاب سوريين زخرت مقالاتهم بعلامات الاعجاب امام ما حصل في بيروت، فهذا الدليل الابلغ على التكامل الممكن بين لبنان وسوريا، وهو ما اخفته سياسة الوصاية المديدة، وقبلها (وليس بعدها، او هكذا يؤمل) ايديولوجيا الخصوصية اللبنانية المفرطة.

ا ما من لم يقرأ مساهمات الكتّاب السوريين في هذا العدد، وفي أعداد سابقة من "الملحق" او في "قضايا النهار"، فإن الاخبار الآتية من دمشق يمكنها ان تؤكد له ان ما صنع في لبنان صار يعتمل في جسم النظام البعثي، على ما يستدل من ظاهرة تسارع عودة المنفيين، وابرزهم واكثرهم رمزية حتى الآن يوسف عبدلكي الفنان المعارض الكبير (ورسّام "الملحق" اسبوعاً بعد اسبوع).

طبعاً، قد يقول مسؤول الدعاية البعثية، إن سئل، ان السماح بعودة المنفيين السوريين الى بلادهم لا ترتبط بهزيمة الحكم الدمشقي في لبنان، بل ان المسؤول اياه سيمضي مؤكداً، لو ترك له المجال، ان هذا قرار يندرج في سياق سياسة الاصلاح التي اطلقها "السيد الرئيس" في "خطاب القسم". سوى ان شيئاً من الاصلاح لم يحصل منذ اوصلت وفاة حافظ الاسد ابنه الى رئاسة الجمهورية، قبل نحو خمسة اعوام، وان الليونة التي ظهرت احياناً في التعامل مع المعارضين لم تندرج يوماً في سياق انفتاح سياسي، بل جاءت في جانب منها نتيجة ارادة الحكم في تحسين صورته في الخارج، وفي جانب آخر ثمرة الزعزعة التي تسبب بها تداول الاجيال في اجهزة المخابرات العديدة.

اما وقد بدأت تتكرس ظاهرة عودة المنفيين، فانه يمكن القول، بخلاف المسؤول عن الدعاية البعثية ان سئل، انها تأتي هذه المرة في اطار مشروع داخلي يحتاج اليه النظام في لحظة وهنه الاقليمي، وان يكن مشروع الحد الادنى، اي اشاعة شيء من الراحة في المجتمع وصولاً الى التخفيف من النقمة على النظام. للتأكد من ذلك، ربما وجب انتظار مؤتمر حزب "البعث" الذي يفترض ان يعقد في حزيران بعد طول انتظار، ويتوقع منه اقرار عدد من التغييرات، وان يكن ربط المستقبل السياسي السوري بقرارات الحزب الحاكم يشكل تعدياً في ذاته على فكرة الاصلاح. هذا فضلاً عن ان التغييرات المرتقبة قد لا تكون غير تجميلية، او محدودة مثلما يحصل الآن مع المنفيين الذين يزوّدون جواز سفر خاصا صالحاً لسنتين فقط (الجواز السوري العادي يصلح لست سنوات).

لكن الاسوأ من الحدود الموضوعة على عودة المنفيين (وخصوصاً اذا لم يكونوا معروفين من الصحافة الغربية او العربية) هو اللا - استقرار السائد في اوساط النظام. فاذا صح الخبر القائل بأن نبراس فاضل احد المستشارين الرئاسيين الذين ارتبطت أسماؤهم بعنوان الاصلاح، وإن من دون



نتيجة، ترك سوريا خوفاً على حياته، فهذا يعني ان صفحة المنفى لم تطوَ بعد. وحتى لو لم يصح الخبر، فإن في شيوعه ما يوحي أن النظام غير قادر على اعطاء صورة ثابتة عن نفسه.

في ازاء ذلك، يؤمل ان يكون الحكم الأسدي قد تعلّم على الاقل شيئاً من فشله في لبنان، وهو ان التذاكي واللف والدوران وكل الألاعيب البلاغية التي يبرع فيها مسؤولو الدعاية فيه، او هكذا يعتقدون، لا تجدي طويلاً.

وإن استباق الانهيار يكون بتنظيم النهاية.

٢٠٠٥/٠٤/٢٢

لو قالوا لا...

... وسقط القناع. سقط قناع النظام الامني. انتهت المسرحية المؤلمة التي تدور رحاها منذ اعوام مديدة. قد تتأخر تقنياً لبضعة ايام عملية "الوضع في التصرف" التي ستنتهي عهد جميل السيد في اعلى هرم الحكم البوليسي. وقد يحاول غيره من رموز الطوفان المخابراتي شراء المزيد من الوقت. وقد يسعى النظام الامني مرة جديدة الى الانتقام. لكن شيئاً لن يقدر على اعادة عقارب الساعة الى الوراء. لقد ذهب النظام الامني. فليكن ذهاباً من دون رجعة.

الا ان فتح الصفحة الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية لن يكون ممكناً، ما لم تطوَ جدياً الصفحة السابقة، بما يعني ذلك من استخلاص للعبر، واهمها ان تفكيك النظام الامني كان اسهل مما توقّع معظم العاملين في الشأن العام. ربما لأن هؤلاء ساهموا، من حيث يدرون او لا يدرون، في تضخيم هالة رجل الأمن، فزادوا من ادعائه وضاعفوا من قدرته على التخريب.

لم يسقط القناع لأن جميل السيد "وضع نفسه في تصرف رئيس الحكومة". بل سقط لأنه وُجد أخيراً وزير للداخلية ليقول كفى استهزاء بالمؤسسات وتراتبيتها. سقط لأن السياسة لم تسكت. لأن نواباً من حلفاء وزير الداخلية الجديد تصدّوا للتعدي المتمادي لرجل الأمن، ولأن رجال الاعلام تحرّروا بدورهم من تلعثم اللسان عند مجرد التلفظ باسمه.

هل كان يجب ان يموت رفيق الحريري حتى نرى هذه اللحظة؟

لا احد يشك في ان وصاية الحكم السوري، بعسكره ومخابراته، هي التي كانت تعطي النظام الامني سطوته على التركيبة السياسية القائمة هي ايضاً بتدبير من المخابرات السورية. لذا، لم يكن ممكناً التوقع من وزراء الداخلية السالفين التصدي لموظفي المخابرات، اللبنانيين منهم والسوريين. لكنه كان يمكن، بل كان يجب ان نسمع سياسيين واعلاميين اقل انبهاراً عندما كان رجل الامن يتحفهم بما عدّوه "ذكاء"، واقل خوفاً عندما كان يرجمهم بالشتائم والتهديدات. او لنقل، بشديد البساطة، اكثر حرصاً على كرامتهم وكرامة السياسة في هذه البلاد.

لا يمكن قطعاً استخدام حرف "لو" عند كتابة التاريخ. لكن الـ"لو" تصلح لتقويم المسؤوليات التاريخية. ليس مجانياً اذاً التساؤل حول ما كانت آلت اليه سطوة رجل الامن لو قالوا "لا". لو فعل عدد من النواب ما لمع به باسم السبع من على منبر البرلمان، او لو تسلح الصحافيون بتجارب من لم يرتعد منهم خوفاً من رجل الامن بدل اعتبار فضح فظائعه اليومية "قضية شخصية".

ليس المجال هنا لتوزيع الشهادات في مقاومة الاستبداد، وتقويم المسؤوليات لا يرمي الى تصفية الحسابات، بل فقط الى ان يكون تفكيك النظام كاملاً غير منقوص. فمع اهمية اقصاء قادة الاجهزة الامنية بذاتهم، يفيد التذكير بنمط التواطؤ الذي ساد لأعوام. يفيد في فهم الحجم الذي بلغه هذا النظام الامني، بما كان (ولا يزال) نظاماً ممتداً الى حقلي السياسة والاعلام، فضلاً عن الحقل النقابي.

بالتأكيد، يبقى لبنان بلداً توافقياً، وقد يكون مسيئاً التفكير بحملة تطهير واسعة تطول كل من تعامل مع النظام الامني او تواطأ معه. كما ان الدعوة الى قطع الارزاق لا تفيد الا في تعقيد خروج لبنان من عهد الهيمنة. الا انه لا يمكن القبول بان يتحول رجل الامن وحده كبش محرقة، فلا يتلازم مع اقصائه "اعادة تموضع"، في اقل تقدير، لأولئك السياسيين والاعلاميين الذين ارتضوا ان يكونوا في خدمته مطيعين متبرمجين، يأتمرون بأمره اليومي، وينقلون تهديداته، ويروّجون لعبقريته.

فالديموقراطية لا تعني في حال من الاحوال تبييض المرتكبين، ولا مزوّري الرأي العام.

بل ان شرط الديموقراطية، حتى تسود، هو سقوط الاقنعة كلها، وليس فقط القناع الابشع.

٢٠٠٥/٠٤/٢٤



بعدما انسحبت سوريا

قد يفهم المرء ألا يحتفل اللبنانيون احتفالاً شعبياً حاشداً بنهاية عهد الوصاية، كونهم اعتبروا الامر محسوماً بعدما نزلوا الى الشوارع واحتلوا الساحات. وقد يفهم المرء ايضاً ان تضطر المعارضة الى التعايش مع رئيس حكومة ليس منها وحكومة نصفها من الوزراء الذين كانوا قبل حين في المقلب الآخر. وقد يفهم المرء كذلك ان تتعامل المعارضة بشيء من الليونة مع رئيس للمجلس يقف على طرف نقيض معها. ولكن ما لا يفهمه احد هو ان يتصرف الجميع وكأن الصفحة الجديدة التي افتتحتها نهاية عهد الوصاية لا تملي عليهم، معارضين وموالين، تغييراً جذرياً في مقاربتهم الشأن العام، وهو التغيير الذي لا تظهر سوى دلائل قليلة ومتفرقة على امكان حصوله.

هكذا، لم تعطِ جلسة مناقشة البيان الوزاري انطباعاً أن صورة الحياة السياسية في لبنان تبدلت بعدما انسحبت سوريا منه. ربما كان على موالي الحكم البعثي سابقاً ان يتحلوا بشيء من الروح الرياضية فيبدأوا بالاعتراف للمعارضة بانتصارها ويتبنّوه كانتصار لجميع اللبنانيين. ربما كان على المعارضين ان يكونوا اكثر ثقة بأن ما انجزوه يستتبع تذكير زملائهم بأن الاستقواء بغالبية برلمانية موروثة من عهد الهيمنة ليس الوسيلة الفضلى لتأسيس لبنان الجديد. لكن المؤكد، في اي حال، هو ان رئيس مجلس النواب لا يرى لبنان جديداً في الافق، فبقي هو هو، بعد نهاية الوصاية كما قبلها، وكأن شيئاً لم يكن، وكأنه مصرّ على ان يظل زعيم فريق وليس الرجل الثاني في الدولة.

ان يكون لبنان بلداً توافقياً، فهذا امر لعله محمود. ان تحصل الحكومة على الثقة من معظم الكتل، على رغم الاصطفاف الاستقلالي الذي ولده التمديد القسري لرئيس الجمهورية المنتهية ولايته وعززه اغتيال رفيق الحريري، فهذا امر لم يعد منه مهرب. الا ان التوافق لا يعني ان تغيب الشفافية مثلما تغيب الآن فيما لبنان على باب صفحة جديدة. ليست المسألة في المبدأ فحسب، بل هي تطاول الآلية التي يفترض ان تفتح الصفحة الجديدة المرجوة، اي قانون الانتخاب. فغياب الشفافية هنا يهدد بفتح جراح كانت بدأت تندمل.

المعادلة بسيطة: كانت العودة الى قانون ١٩٦٠ ممكنة حسابياً وسياسياً قبل اغتيال الحريري لأن مشروع القانون، الذي اقتنع معظم اطراف السلطة آنذاك انه يحد من خسارتها، كان يتمتع بتأييد كتل في الموالاة تسيّرها كلمة السر بالاضافة الى تأييد كتل المعارضة مجتمعة. اما وقد انهارت "وحدة الموالاة" وغابت كلمة السر ومن كان يعطيها، فقد صار شبه مستحيل تجميع الغالبية نفسها، خصوصاً ان الوقت يدهم الجميع. ولا يعدّل في الامر ان تبقى المعارضة موحدة ام لا. ولما كان معظم اقطاب هذه المعارضة لا يستسيغون مبدأ النسبية، مع العلم ان الاخذ به لا يحد من حجم انتصارها على المستوى الوطني، وان انعكس هنا وهناك على 'اقطاعات' محلية، فيما ترفض بقايا الموالاة، في المقابل، البحث في تقطيع انتخابي جديد، لم يبقَ في المدة المتاحة الا القانون السيئ لعام ٢٠٠٠. النتيجة قطعاً غير مرضية، لكنها قد تبقى افضل من التمديد لمجلس النواب الى ان يتم توافق مستبعد او تعقد صفقة ما.

أين المشكلة اذاً؟ المشكلة هي ان المعارضة لم تكلف نفسها عناء شرح هذه المعطيات ولا حتى بحثها في اجتماع عمومي، فسادت محاكمة النيات وشاع الاعتقاد ان 'الصفقة' حصلت بين بعض اطرافها واطراف في الجهة المقابلة. والمشكلة الكبرى ان المعارضة اياها لم تتوافق على قانون جديد (ومطابق للطائف) تستطيع ان تعد ناخبيها التزامه واجراء انتخابات مسبقة على اساسه بعد مهلة معقولة، مثلاً سنة او سنة ونصف سنة. غير واقعي؟ ربما، خصوصاً ان معظم الاقطاب منشغلون بالانتخابات الرئاسية، ولا يرون ابعد من بضعة اشهر. لكن المعارضة، لو فعلت ذلك، لكانت صانت وحدتها افضل مما هو

حاصل اليوم، وافضل بكثير مما سيحصل غداً. والاهم انها كانت حالت دون الزغل الذي يسمح اليوم لمؤسسة اعلامية كانت قبل اربعة ايام تستهل نشرتها بمقدمة مرسلة عبر الفاكس ان تعمد الى تجييش طائفي، تحت بند صحة التمثيل المسيحي. هذا فضلاً عن ان تنفيس بدايات الاحتقان المسيحي كان من شأنه المساعدة على الادراك ان المساوئ من تطبيق قانون عام ٢٠٠٠ في ظل موازين القوى الراهنة لا تطاول الناخبين المسيحيين بقدر ما تطاول الناخبين الشيعة.

فإزاء المشكلة الكامنة في بشري، التي يمكن حلها بسهولة، تكمن سلبية القانون الكبرى في انه يجدد الاحتكار الذي حظيت به حركة "امل" و"حزب الله" في محافظتي الجنوب، على رغم ان الفصيلين لم يحصلا معاً، سواء عام ٢٠٠٠ او في ١٩٩٦، الا على اكثر بقليل من نصف اصوات المقترعين الشيعة، فيما ذهبت الاصوات الاخرى سدى. وهذا بالتحديد ما يغذي الاعتقاد بوجود صفقة، وان لم تكن موجودة فعلاً.

اما وقد غابت الشفافية التي كانت قادرة على تبديد الشبهات، فيبقى على المعارضة ان تبددها بطريقة خوضها معركة الجنوب، ولو اقتنعت بأنها خاسرة. وهذا يعني ان يشارك اقطابها جميعاً، وبكل ثقلهم، في الحملة التي سوف تقودها شخصيات خارج توافق الحزبين الشيعيين "الرسميين"، سواء أكانت هذه الشخصيات قريبة من "اللقاء الشيعي اللبناني" الذي اطلق في رعاية السيد محمد حسن الامين الاسبوع الماضي، أم من فصائل اليسار، أم من تيارات اخرى. فعند جمهور المعارضة، وحدها معركة كهذه تضمن الا يذهب احد من المعارضين غداً الى تجديد ولاية الاستاذ نبيه بري اربع سنوات أخرى.

وكأن عهد الوصاية لم ينته. وكأن بيروت لم تمتلئ بمليون ومئتي الف متظاهر في ١٤ آذار.

وكأن شيئاً لم يكن.

٢٠٠٥/٠٤/٢٩

عودة الأب الضال

هناك دائما شيء مثير للغبطة في عودة المنفيين. وعودة العماد ميشال عون لا يمكن ان تشذ عن القاعدة، اللهم إلا في نظر غلاة اعدائه. ولا يجوز تالياً لأحد في لبنان ان يستكثر على انصاره الفرحة العارمة التي سيستقبلون بها غداً السبت عودة بطلهم. كما لا يجوز لأحد على الاطلاق ان يغيّب البعد العاطفي الذي تنطوي عليه هذه العودة، إن بالنسبة الى العماد عون بعد خمسة عشر عاماً في المنفى، او بالنسبة الى جمهور محازبيه القدامى، وحتى الجدد منهم. لكن عون الذي اراد لنفسه دوراً سياسياً وطنياً، يدرك ولا بد ان عودته لا تقارَب كحدث عاطفي فحسب. فهذه العودة تبقى حدثاً سياسياً، وهي تخضع حكماً للتقويم السياسي والصحافي، وان يكن اي تقويم سيأخذ في الحسبان ضرورة مراعاة "حزب الجنرال". ليس بسبب الجنرال نفسه، وانما لأن الطاقات التي انضوت تحت لوائه هي ذخيرة للبنان الجديد، بعدما كانت مع غيرها من الطاقات في صميم صناعة الاستقلال.

قد لا يستسيغ الجنرال عون ان يخضع هو الى التقويم والمساءلة، وخصوصاً انه سيعود بعد ان يكون امضى اسبوعاً كاملاً يقوّم الآخرين، مطلقاً الاحكام في كل الاتجاهات وعبر كل الشاشات. للمناسبة، فإن النتيجة الاولى لهذه الاطلالات اليومية كانت أن اعادت "تشويش" صورة عون، فتراجع الرجل السياسي المرن الذي كان نجح في تظهيره في الاشهر الماضية، واطل برأسه القائد الشعبوي الذي يخاطب الجماهير بمنطق العسكر التبسيطي، والحامل طابع التحريض على الطبقة السياسية. هكذا، على الاقل، لن يخطئ احد التقدير: عون الراجع هو عون الذي لا يتغيّر، يحاكِم ولا يحاكَم.

لكن احترام انتفاضة الاستقلال يفترض علي من كان من داعميها، الا يضع نفسه في منأى عن رياح الحرية التي اطلقتها. واذا كان مفهوماً، بل مأنوساً للرأي العام، ان يوضع قادة المعارضة على المحك، فليس من سبب لأن يستثنى منهم عون. على العكس، فاذا كان يؤخذ على هذا او ذاك انه لم يحترم وعود التغيير التي اطلقتها الانتفاضة، فإن عون من جهته يوحي كأنه لا يقيم اعتباراً لمن قام بهذه الانتفاضة. اذ يقدم نفسه كأب للاستقلال، ويقول انه هو من أعاد الى لبنان سيادته وحريته. ويردد القريبون منه انه "المحرر" و"ربيع لبنان" الآتي، الى ما هنالك من صفات تختزل جهود شعب بأكمله.

قد يُفهم، على خلفية الحملة الانتخابية، ان يرفض عون الاعتراف بفضل لوليد جنبلاط، وحتى بفضيلة وضع رأسه تحت حد المقصلة.

وقد يُفهم ايضاً، في السياق نفسه، ان يعتبر اغتيال رفيق الحريري مجرد شرارة لا فضل للرئيس المغدور في اندلاعها. وان ينسى اعجوبة نجاة مروان حمادة من الاغتيال.

وقد يكون منطقياً من وجهة نظره ان يحتقر "قرنة شهوان" وكل السياسيين الموارنة غيره، وان يبقى على مسافة نقدية مع البطريرك صفير، وان لم يفصح، وان يلوم "القوات اللبنانية" لأن محازبيها لم يلتحقوا بالتظاهرات التي كان يقررها هو. لكن ما لا يقبله اي منطق محايد، هو ان يغيب عن عون دور التعبئة الشعبية في انجاز الاستقلال. ولعل اكبر مفارقة هي التي يضع عون نفسه فيها حين يبرر ادعاءه انه من اعاد الاستقلال والسيادة باستحضار دوره في تحول النظرة الدولية الى سوريا، لا الدور الفعال للعونيين على الارض، حتى لا نتحدث عن آخرين قد لا يحضرون على ذهنه! وكأن مخاطبة "شعب لبنان العظيم" هي مجرد سهولة لفظية.

المسألة تذهب ابعد من اختزال الفعل التاريخي بعظمة الفرد، وفقاً لفهم مبتسر للتجربة الديغولية في فرنسا. فإذا كان تجاهل الحجم الشعبي للحدث ينم عن مفهوم فوقي للعمل السياسي، فإن تجاهل دور القوى السياسية الاخرى يفيد بوجود سوء تفاهم مقلق حول معنى المعركة الاخيرة. وقد يكون الخطأ الاكبر الذي يرتكبه عون، وترتكبه ايضاً فئات مسيحية اخرى، هو في اعتبار انتفاضة الاستقلال استكمالاً لفصول الحرب، وفي ذلك مغالطتان تاريخيتان على الاقل.

المغالطة الاولى تكمن في الخلط بين الدور الذي لعبه الحكم السوري خلال الحرب، وهو دور متبدل ومتفاوت الوتيرة، وان يكن في محصلته مدمرا على الدوام، ونظام الوصاية المركب الذي اقامه في لبنان ما بعد الحرب، مستفيداً مما اصاب المجتمع اللبناني في الفصلين الاخيرين من الحرب بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩١، اي في ايام عون تحديدا، ومما ناله اتفاق الطائف من تحوير جراء رفض عون اياه له.

اما المغالطة الثانية، فهي ان قوى الممانعة في المجتمع اللبناني لم تعمل خلال عهد الوصاية وفق منطق حربي والغائي، بل استنبطت اساليب عمل جماعية وديموقراطية. واذا كان لا يجوز اهمال دور العونيين في شبكات الممانعة، فإنه يجب ايضاً التذكر ان التيار العوني حرم نفسه لاعوام طويلة من تفعيل هذا الدور بحجة عدم شرعنة دولة الطائف. طبعاً، لا يتحمل العونيون وحدهم مسؤولية مقاطعة الانتخابات عام ١٩٩٢، الا ان استمرارهم في نهج المقاطعة عام ١٩٩٦ اعاق عملية توسيع المعارضة البرلمانية التي تجلت في رفض التمديد للرئيس الياس الهراوي، وهذا ما عادوا وانتبهوا اليه في انتخابات عام ٢٠٠٠ ثم خصوصاً في انتخابين فرعيين لاحقين. وفي هذا المعنى، فان منطق مقاطعة المؤسسات قد يكون من العوامل التي اخرت تشكل جبهة معارضة واسعة، وتالياً تشكل المأزق الذي وقع فيه نظام الوصاية.

بيد ان القفز فوق مرحلة ما بعد الحرب، وما شهدته من ممانعة لم تقل شجاعة عن شجاعة المنفى، وما تخللها من بناء لمفاهيم ديموقراطية جديدة، لا يضيّع فقط معاني انتفاضة الاستقلال، بل يدخل الشك الى فكرة الاصلاح التي صار يدعو اليها عون بعدما غاب عن هذه الورشة وغيّب عنها مناصريه طيلة خمسة عشر عاماً. اما اذا استعاد تلك المرحلة، فهو لن يكتشف فقط ان بعضاً من حلفائه في معركة الاستقلال كانوا جزءاً من السلطة، كما لا ينفك يقول منذ ايام، لكنه قد يدرك ايضاً ان التشكيك في السياسيين هو الذي هيأ الطريق امام النظام الامني، وهو تشكيك يستمر فيه عون الآن فيما ينحو الى التخفيف من مسؤوليات العسكر، من رئيس الجمهورية المنتهية ولايته الى قادة اجهزة العسس، في ما آلت اليه احوال البلاد.

أن من يأخذ على عون الغاءه الآخرين، لا يمكنه الدعوة في المقابل الى الغاء دوره هو ولا الى نكران اهميته ومزاياه. اذ يجب ان يكون في عون "شيء ما" كي يستجلب عطاء ووفاء مناضلين قد يكونون من خيرة ما انتجته هذه البلاد، ضحّوا بالغالي والرخيص ايماناً بفكرة رأوها متجسدة في هذا الرجل، وان اضطروا احياناً الى فعل عكس ما يقتنعون به لأنه قرر هو ذلك لاسباب يجهلونها.

ان الوفاء لصلابة هؤلاء والتزامهم هو ما يجب ان يجعل من يوم غد يوماً للاحتفال جديراً باحترام كل اللبنانيين. لكن هذا يتطلب من ميشال عون عناية خاصة، فلا يتقدم كأب للاستقلال لأنه يكون بذلك قد ضل معنى الانجاز. ولعل اكبر هدية يقدمها عون الى مواطنيه عند عودته هي الا يأتي اليهم منتصراً، بل مبتهج بانتصار هيأ له مع آخرين وصنعه لبنانيون من كل المشارب، ومن دون احتكار.

٢٠٠٥/٠٥/٠٦

تريدون تمثيلا

عود على بدء. لو خرجت المعارضة مساء ١٤ آذار بقرار حاسم يقضي بمطالبتها بتأليف الحكومة بنفسها وتسلم الحكم على اساس انها تملك الشرعية الشعبية، لكان كل شيء ممكناً، ولاستطاعت فرض ارادتها على كل مكونات السلطة، بما فيها رئيس مجلس النواب. لكن فقدان الزخم الشعبي، او التخلي عنه، لأسباب تعددت بين تغيير الاولويات هنا، والعجز عن انتاج قيادة منصهرة وجماهيرية هناك، اعاد لبقايا الاجهزة ودوائر القصر الجمهوري ورئيس المجلس القدرة على التعطيل والتخريب.

اما وقد ضاعت هذه الفرصة، فقد بات الحديث عن امكان العودة الى قانون ١٩٦٠ معدلاً في الفترة القصيرة بين تأليف الحكومة الميقاتية وانتهاء المهلة الدستورية، يتطلب غياباً قياسياً للنضج والحس السياسي. اصلاً، يلزم الكثير من السذاجة للاعتقاد ان قانون ١٩٦٠ يستحق الدفاع عنه بهذه الاستماتة التي نسمعها. فاذا كان قانون عام ٢٠٠٠ يُعزى الى غازي كنعان ومعاونه جميل السيد، فان العودة الى قانون ١٩٦٠ لم تكن لتطرح لولا ضوء اخضر من رستم غزالة خليفة كنعان، ومعاونه جميل السيد اياه المنتقل من سلف الى خلف، بالاضافة الى دعم عدد من ركائز الوصاية السورية الزائلة اليوم، وفي مقدمهم رئيس الحكومة السابق عمر كرامي، ووزير داخليته سليمان فرنجية. وحتى لو تخلّف نبيه بري عن تأييد هذه العودة، فليس هو من عطّل آنذاك اقرار المشروع المرسل من الحكومة، بل الذي أخّره كان التلاعب بتقسيمات بيروت وما تلى ذلك من ممانعة للرئيس المغدور رفيق الحريري.

وفي جهة المعارضة، فان التوافق حول هذا القانون (ما عدا بيروت) كان تسوية ليس الا. فأكثر من طرف معارض كان منحازاً الى مبدأ النسبية وتخلى عنه سعياً للتسوية، فيما كان اطراف آخرون يفضلون الدائرة الوسطى لكنهم رضوا ايضاً بالتسوية. وفي اي حال، لا يمكن الاجماع التكتيكي حول القضاء ان يخفي المساوئ العظيمة لقانون ١٩٦٠ الذي يتيح تعبئة طائفية كما حصل عام ١٩٦٨ ويشجّع على الدوام الزبائنية التي لولاها لسقط زعماء الطوائف، فضلاً عن انه شكّل حاجزاً منيعاً امام قوى التغيير، فكانت من نتيجته ان دفعت السياسة الى الشارع في السبعينات، كما يتبين من المقارنة بين مشهد مجلس النواب المنتخب عام ١٩٧٢ وموازين القوى خارج البرلمان عشية الحرب.

وهذا يعني ان التمسك بقانون ١٩٦٠، بعدما فشلت المعارضة في اقتناص فرصة اقراره، أكان ذلك قبل اغتيال الحريري أم بعده، والاستمرار في طرحه رغم انقضاء المهلة الدستورية، تصرّف يفتقر الى الحكمة. وهذا ينطبق اكثر ما ينطبق على القيادات المسيحية.

ولا بد من القول هنا ان القيادات المسيحية، على اختلافها، أكانت "قرنة شهوانية" ام عونية ام قواتية، لم تجد الشجاعة الكافية للتصدي لحملة التحريض الطائفي التي اطلقتها وسائل اعلام كانت تأتمر لأعوام واعوام بتعليمات جميل السيد ورئيسيه المتعاقبين غازي كنعان ورستم غزالة. وما لبثت هذه القيادات ان استبطنت اطروحات آلة الدعاية المتبقية من عهد الوصاية، فتبنت مقولة الاحباط المسيحي المتجدّد، بدل بذل جهد تربوي اعلامي لإفهام المواطنين، والمسيحيين منهم تحديداً، ان انقلاب موازين القوى في البلاد على وقع ١٤ آذار والانسحاب المخابراتي والعسكري السوري باتا يؤكدان ما كان مستشفاً منذ انطلقت تعبئة المعارضة بعد التمديد لرئيس الجمهورية المنتهية ولايته. اي ان قانون الالفين لم يعد مشكلة بالنسبة الى المسيحيين، على الاقل من ناحية النتائج المرتقبة، وان ضرره الكبير هو في حجب الصوت الشيعي المغاير للتنظيمين المهيمنين.

يبقى المأخذ المتمثل بحؤول قانون الالفين دون تمثيل "حقيقي" للمسيحيين، وهو الامر الذي اصر عليه مجلس المطارنة الموارنة في اجتماعه الاستثنائي فحاول اثبات غياب التمثيل بالارقام، ووقع في

خطأين جسيمين. الخطأ الاول هو في الارقام. فحين يقول بيان المطارنة ان ١٥ نائباً مسيحياً فقط من اصل ٦٤ يتمتعون بصفة تمثيل المسيحيين، والمقصود نواب المتن الشمالي وكسروان وجبيل، فانه يجافي الموقف الاصلي لبكركي من قانون ١٩٦٠، مثلما يجافي رعاية البطريرك صفير لـ"لقاء قرنة شهوان" ومن اركانه سياسيون شماليون لا غبار على صفتهم التمثيلية. لذلك يجب ان يضاف الى رقم الخمسة عشر نائباً رقمين آخرين. الاول هو حصيلة عدد النواب المسيحيين في الدوائر التي يُعمل بها بمبدأ القضاء (الشوف وزحلة والبقاع الغربي فضلاً عن بعبدا – عاليه حيث تبقى الغلبة الديموغرافية للمسيحيين)، اي ١٥ نائباً. اما الثاني فهو عدد النواب المسيحيين في دوائر البترون والكورة وزغرتا حيث يوازن المسيحيون مسلمي طرابلس. وهذا يعني اضافة ٨ نواب، حتى لا نحكي عن نائبي بشري، رغم ان المعارضة توافقت على اسناد المقعدين على لائحتها الى "القوات اللبنانية"، وهي في عرف بكركي تمثيلية ولا ريب. بذلك نصل الى رقم ٣٨ نائباً (٤٠ اذا اضفنا بشري) من اصل ٦٤، اي ما يمثل ٣٠ في المئة (او ٣١) من مجموع مجلس النواب.

قد يبقى في ذلك الكثير من الاجحاف من وجهة نظر طائفية، ولكن لا مجال الا للاعتراف بان هذه النسبة تشبه البلد، بمعنى انها تقترب من نسبة المقترعين المسيحيين، والبعض قد يذهب الى القول انها تفوق نسبة المسيحيين المقيمين في التركيبة السكانية. ألم يكن افضل، من وجهة نظر طائفية، ان يتجنّب مجلس المطارنة فتح هذا السجال، ولاسيما انه استظل الطائف واُحد ابعاده كان يقضي بإبعاد المعادلة الطائفية عن لعبة الارقام والنسب من خلال اقرار المناصفة؟ وكيف يردون غداً اذا استغل احد هذا الخطأ وقال لهم: تريدون تمثيلاً حقيقياً، تعالوا نبحث في الارقام؟

اما الخطأ الثاني فهو الذي يتمثل بالتركيز على مبدأ التمثيل الطائفي، اذ يبني مجلس المطارنة تحليله على فرضية تمثيل النواب المسيحيين للناخبين المسيحيين حصراً، وفي ذلك مغالطة دستورية، اذ ان النائب هو ممثل الشعب، بصرف النظر عمن انتخبه. واخرى ميثاقية اذ ان اتفاق الطائف اقر المناصفة كمدخل للبحث في الغاء الطائفية السياسية. اما ان يركز المطارنة الآن على صفاء التمثيل الطائفي، فهذا خروج واضح على الطائف، وهذا ما لا يمكن تبريره حتى باتهام الحلفاء بخيانة الوعد المقطوع.

ويزيد من فداحة هذا الخروج، انه يأتي من حيث لم يتوقع احد. يأتي من رجل لا يمكن احد انكار دوره الكبير في رعاية الطائف ودوره الاكبر، حين حصل الانقلاب على الطائف، في الحفاظ على البلد وعلى تعايش الطوائف فيه. فما الذي دها البطريرك صفير؟

يؤمل الا يكون الغضب، وإن بدا له مشروعاً. ويؤمل خصوصاً الا تكون رغبة في اعادة النظر بالطائف. واذا كان لا بد من اعادة النظر من اجل الاخذ بصفاء التمثيل الطائفي، فالحل موجود في الطائف نفسه: في انشاء مجلس شيوخ يقوم على مبدأ التمثيل الطائفي (مع ضرورة ان يؤخذ في الحسبان من لا يريدون الانتماء الى طائفة)، وانتخاب مجلس النواب على اساس لا طائفي ونسبي، وإن روعي فيه التمثيل المناطقي. فهل البطريرك مستعد لذلك؟ يا حبذا. بل يا ليته يقول ذلك امام الجموع التي تجتمع امام بابه، بدل الايحاء الى ايتام الوصاية السورية انهم نجحوا في مسعاهم الى الالتفاف على انتفاضة الاستقلال.

٢٠٠٥/٠٥/١٣

صدى الانتفاضة ووعد التغيير

يحار المرء ما هو الاسوأ: ان يختلف اطراف المعارضة حول تشكيل لوائح المرشحين، ام ان يتوافقوا في ما بينهم فيلغوا مبدأ الانتخاب؟ ولا ما هو الاقل ضرراً للمستقبل: ان يُترك مكان على هذه اللوائح المعارضة للقوى المعترضة على التقاسم الجاري بين زعماء الطوائف، ام ان يُحكم عليها بالعمل خارج الاطار البرلماني؟

الحيرة هي على صورة الوضع الذي رسا عليه لبنان موقتاً مع انتهاء عصر الوصاية السورية من دون ان يكتمل تفكيك التركيبة السياسية التي انتجتها الوصاية، كما يستدل من الدور المحوري الذي لا يزال يؤديه السيد نبيه بري الى الآن، وقد يستمر في تأديته بعد هذه الانتخابات الغريبة العجيبة التي تطل علينا. ولعل ابلغ المفارقات في مرحلة ما بعد الوصاية، ان تكون هذه الانتخابات التي طال انتظارها، والتي يجب ان تحصل في موعدها، من النوع الذي يفضَّل نسيانه في اسرع وقت، وان يكن المجال لا يزال مفتوحاً لبعض المعارك الكبيرة الرمزية، في الجنوب والشوف والشمال.

ولا ريب ان هذه الحيرة التي يزكيها تكاثر الانتخابات بالتزكية، هي ما يغذي الشعور العام بالاحباط الذي يلف الرأي العام، ويصل احياناً الى حد القرف. الا ان الموضوعية تفترض الاقرار بأن الاحباط ليس مبرراً بالكامل. ليس فقط لأن العديد من المحبطين يريدون الشيء وعكسه، مثلاً "صحة التمثيل المسيحي" و"الخلاص من الطائفية"، بل لأن الاحباط في معظمه ينتج من تحوير بالمفعول الرجعي لمعاني الحركة الاستقلالية.

فاذا كان من الخطأ اعتبار انتفاضة الاستقلال استكمالاً لفصول الحرب، كما تفعل بعض اطراف المعارضة، وخصوصاً في الجانب المسيحي منها، فإن من الخطأ ايضاً اعتبارها حركة سياسية ذات برنامج واحد، كما يطيب الاعتقاد لعدد من الشباب المنخرطين فيها. صحيح ان هذه الانتفاضة اخذت حجم ثورة سلمية ضخمة، وان الزخم الذي تميزت به، وخصوصاً يوم ١٤ آذار، يدفع الى استهجان التصرف الفوقي لقيادات المعارضة (ولا افضلية لأحد على الآخر في هذا المجال). الا انه في المقابل لا يمكن تحميل الحدث ما لم يحمله. فالناس لم تنزل الى الشارع في شهري شباط وآذار من اجل التغيير، بل من اجل التخلص من هيمنة الحكم السوري على لبنان والنظام الامني الذي ارتكزت عليه هذه الهيمنة.
الا ان هذا لم يمنع كثيرين ممن شاركوا في الانتفاضة، من ان يحلموا بأكثر من ذلك، ولا سيما بعدما لمسوا زخم التعبئة الشعبية من جهة، وطابع المصالحة الوطنية الذي انطوت عليه من جهة اخرى. ولكن هل كان ثمة حلم واحد يجمعهم؟

وحتى اذا افترضنا ان الكل اجمعوا على التغيير والاصلاح، فمن الواضح انهم لم يجمعوا على محتوى التغيير والاصلاح. ينطبق ذلك على قانون الانتخاب تحديداً، على ما بدا من سجال في هذا الموضوع ومن استعداد اجزاء من الرأي العام الخوض فيه، وإن من دون إلمام به. هكذا، تمت احاطة العودة الى قانون ١٩٦٠ بهالة من القدسية قد تكون مبررة بالسمعة السيئة للقوانين التي عُمل بها بعد الطائف، بما فيها قانون الالفين، لكنها بالتأكيد غير مستحقة. ففي مقابل استيفاء قانون ١٩٦٠ شرط التمثيلية، مقارنة بقانون الالفين، يبقى بعيداً كل البعد عن الاصلاح السياسي المطلوب، مثلما دلت تجربة لبنان قبل الحرب. كذلك ينطبق هذا الانفصام بين الدعوة المجردة الى الاصلاح والموقف السياسي الآني، على مقاربة التحالفات الانتخابية. فاذا اخذنا ما حصل في نهاية الاسبوع الماضي، سنجد من يرى في ضم السيدة صولانج الجميل الى لائحة الحريري والسيد جورج عدوان الى لائحة وليد جنبلاط تجلياً لروح المصالحة المتمثل بـ ١٤ آذار، مثلما سنجد من يرى في ذلك خيانة للوعد بلبنان جديد الذي



حمله ١٤ آذار اياه، وخصوصاً ان نتيجة هذه التحالفات تصب في خانة تعليب الانتخابات.

قطعاً، يحق للناخبين التوق الى شيء افضل من هذه الانتخابات المعلبة بتوافق اقطاب المعارضة، والمرشحة الى مزيد من التعليب اذا انتهى التوافق الى شمل العماد عون ومرشحيه. لكن هذا التوق لن يترجم واقعاً، الا اذا لازمه التزام مزدوج يعبّر عنه في عملية الاقتراع، ثم بعد انتهاء الانتخابات. وهذا يعني اولاً التزام جانب الرفض لمبدأ التعليب، اذا لم تمنعه التزكيات، من خلال اختيار المرشحين الذين يجمعون في شخصهم صدى انتفاضة المستقبل ووعد التغيير، سواء كانوا على اللائحة الرسمية للمعارضة او على لائحة اخرى، او فضلوا الترشح منفردين، بما يستتبع ذلك من رفض للصفقات مع رموز عهد الوصاية. ويعني ثانياً التزاماً بالانخراط في معارك التغيير التي سوف تلي الانتخابات، وفي مقدمها المعركة التي يجب ان تفتح في ٢٠ حزيران، غداة الانتهاء من الجولة الاخيرة في الشمال، من اجل قانون انتخاب عصري وعادل يمنع المحادل، الى اي طرف انتمت.

وهنا يكمن الوفاء الحقيقي لحدث ١٤ آذار: في اعتباره نقطة البداية لعمل سياسي قد يتطلب وقتاً مديداً كي يثمر، مثلما تطلب انهاء عهد الوصاية نضالات طويلة وتضحيات كبيرة لم تختصر بالنزول الى ساحة الشهداء ذات يوم من ايام شباط او آذار. وفي الاتعاظ منه بأن السياسة ليست حكراً على السياسيين، مهما حاولو احتكارها، وان الاصلاح لن يبنيه الا من لهم مصلحة فيه. اما التبرم والاحباط والقنوط، فتلك هي تحديداً العادات التي لم يعد لها مكان منذ ١٤ آذار.

٢٠٠٥/٠٥/٢٠

الخطأ بعد الخطأ

الصحافيون الاجانب المخضرمون الذين يتدافعون الى دمشق مع اقتراب موعد مؤتمر حزب البعث، سيجدون بالتأكيد ان الكثير تغيّر في سوريا بالقياس مع عهد حافظ الاسد، وخصوصاً لجهة حرية التعبير. لكن المقارنة لم تعد وسيلة مقبولة لتقويم السياسة السورية بعد نحو خمسة اعوام على اعتلاء بشار الاسد سدة الرئاسة بالتوريث. فمن يتابع انباء سوريا بشكل متواصل لا يمكن ان يعنيه، بعد مرور كل هذه الاعوام، ان عدد المعتقلين السياسيين ادنى بكثير مما كان قبل عقد من الزمن. وما يعنيه في منتصف سنة ٢٠٠٥ هو ان هذا العدد عاد الى التزايد، وبإرادة القيمين الحاليين على الحكم وعلى رأسهم بشار الاسد. وما يعنيه أيضاً في منتصف سنة ٢٠٠٥ هو ان القيمين الحاليين على الحكم لا يزالون يرفضون فتح باب الحوار الوطني مع معارضيهم والمصالحة مع مجتمعهم.

وكأنه لا يكفيه بقاء النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي في السجن، فضلاً عن عارف دليلة ورفاقه من الناشطين في المجتمع المدني. فها هو حكم بشار الاسد يطبق على منتدى جمال الاتاسي، ويعتقل رئيسته واعضاء مجلس ادارته. للتذكير، إن منتدى الاتاسي كان الوحيد المتبقي من المنتديات التي ازدهرت عام ٢٠٠٠ واقفلت تباعاً على يد اجهزة الامن. اما السبب فيكاد يكون اشنع من فعل الاعتقال نفسه، اذ جاء تحرك المخابرات بعد جلسة للمنتدى خصصت للبحث في آفاق العمل السياسي في سوريا، وتخللتها تلاوة رسالة من المرشد العام للاخوان المسلمين (المنفي في لندن) اكد فيها التوجه الحواري والتصالحي للجماعة.

وكنا اعتقدنا ان الحكم السوري استخلص العبر مما جرى له في لبنان، جراء اخطائه المتراكمة، وانه سوف يخرج من المزيمة التي تلقاها بعزم على انتهاج سياسة توفر عليه هزيمة اكبر، فيبادر الى تغيير جذري في ادائه يحول دون وقوع مواجهة مع شعبه تكمل ما عاناه في المواجهة مع الشعب اللبناني. وكان تحديد موعد انعقاد مؤتمر حزب البعث في بداية الشهر المقبل والذي اشار اليه الرئيس السوري في خطاب اعلان الانسحاب من لبنان، قد اوحى ان الاصلاح الذي ما برح النظام يتكلم عنه سوف تكون له اخيراً بداية. ولكن عبثاً.

فما تفيده الاعتقالات الاخيرة هو ان الاصلاح عند اهل البعث لا يعني القبول بالرأي المعارض. والتحولات الاقليمية الماثلة، من العراق الى لبنان، لا تدفعهم سوى الى التهويل من الخطر الاميركي، من دون التفكير لحظة بالوسائل الانجع لدرء هذا الخطر.

على العكس تماماً، فإن حكم المتبقي من البعثين يتصرف في سوريا مثلما تصرف في لبنان، فيراكم الخطأ بعد الخطأ، وينجح في الجمع بين استعداء المواطنين واستفزاز الدول الاوروبية التي كانت تنزع الى لجم الولايات المتحدة. ولعله لم يفت احداً ان الانباء عن اعتقال مسؤولي منتدى الاتاسي تزامنت مع تصريحات رسمية مفادها ان سوريا سوف توقف التعامل الامني مع الولايات المتحدة لعدم جدواه. وفي ترجمة هذه التصريحات، ان الحكم السوري الذي لا ينفك يدين سياسة الولايات المتحدة هو نفسه مستعد لاعطائها ما تشاء شرط ان تثبته في مكانه، فيما لا يقبل مجرد التفكير في اشراك مواطنيه في البحث عن مستقبلهم.

صحيح ان الحكم انعم اخيراً على الرعية بخبر سار، على ما جاء قبل اسبوعين ونيف في جريدة "الثورة" التابعة للنظام البعثي. فقد نقلت الزميلة انه تمّ الغاء الموافقة الأمنية المسبقة بشأن ٦٧ "حالة". الخبر لم يستوقف المراقبين بما فيه الكفاية، وهذا لعمري خطأ ما بعده خطأ، اذ ان اللائحة المنشورة في "الثورة" افضل دليل على التخلف الذي فرضه الطوفان المخابراتي على حياة السوريين العامة وحتى الخاصة.

فمن بين هذه الحالات التي لم تعد تستوجب موافقة امنية مسبقة، بتّ نقل أثاث منازل السوريين والعرب والأجانب المقيمين في القطر إلى خارجه، وقبول الطلاب في الجامعات والمعاهد المتوسطة ومدارس التمريض، والتكليف لتدريس ساعات من خارج الملاك، والإيفاد الداخلي والخارجي (للطلاب) والاستفادة من المقاعد الدراسية في بعض البلدان العربية والأجنبية، وتأسيس الجمعيات السكنية، وتثبيت أعضاء مجالس إدارة الجمعيات، وإقامة معارض فنية أو أسواق تجارية، وتعيين مراقب خط سيارات، وطباعة النايلون للمنشآت الصناعية! هذا بالاضافة الى منح التراخيص لمزاولة بعض المهن او فتح محلات: جليسات الأطفال، مكاتب السياحة والسفر، المكاتب العقارية، مكاتب بيع وشراء وتأجير سيارات، صالات الافراح، السيرك، استديوهات التصوير، صالونات الحلاقة، محلات النوفوتيه، محلات العصرونية، افران الصفيحة والمعجّنات...

فعلاً، تغيّر الكثير في سوريا العهد "الجديد". فاذا كانت حرية الصفيحة والنوفوتيه، تطلبت خمسة أعوام فكم سيتطلب الغاء الموافقة الامنية المسبقة على صنع السياسة؟ ربما اقل بكثير، فتراكم الاخطاء يقصّر المهل، على ما صرنا نعرف في لبنان.

وما كان يفترض بحكم البعث ان يفهمه من لبنان.

٢٠٠٥/٠٥/٢٧

سمير قصير

مواليد ١٩٦٠، والده حنا ووالدته ليلى. متأهل وله ابنتان ميساء (٢١ عاماً) وليانا (١٦ عاماً)، وشقيقان سليمان والمحامي وليد. متأهل من جيزيل خوري. يحمل الجنسيتين اللبنانية والفرنسية.

استاذ في معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف، وكاتب في جريدة "النهار" منذ ١٩٩٨.
كتب في "الموند ديبلوماتيك" من العام ١٩٨١ الى ٢٠٠٠.
رئيس تحرير النشرة العربية في "الموند ديبلوماتيك" ١٩٩٨ – ٢٠٠٠.
رئيس تحرير "الاوريان أكسبرس" ١٩٩٥ – ١٩٩٨.
عضو في مجلس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية في باريس ١٩٨٦ – ١٩٩٤.
كتب في جريدة "الحياة" في لندن ١٩٨٨ الى ١٩٨٩.
عمل في "اليوم السابع" من ١٩٨٤ الى ١٩٨٥ وفي "الاوريان لوجور" من ١٩٧٧ الى ١٩٨١.
مدير عام لمنشورات "دار النهار" ١٩٩٢ – ١٩٩٥، وأسس منشورات "ليالي" ١٩٩٨.

درّس "تاريخ الشرق الاوسط المعاصر" و"الشرق الاوسط – مشكلات وتحديات"، ونظّم مؤتمرات وحلقات مناقشة حول: "مدخل الى الحضارة العربية الاسلامية"، "نظم وافكار سياسية في العالم العربي"، "عملية السلام في الشرق الاوسط".

منشوراته

"تاريخ بيروت" – منشورات فايار – باريس ٢٠٠٣، "حرب لبنان: من الانشقاق الوطني الى الازمة الاقليمية ١٩٧٥ – ١٩٨٢"، منشورات كارتالا سيرموك ١٩٩٤.
كتب مع فاروق مردم بيه "الطرق من باريس الى القدس"، فرنسا والصراع العربي الاسرائيلي"، الجزء الاول ١٩١٧ – ١٩٥٨، كتب مجلة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٢ الجزء الثاني: ١٩٥٨ – ١٩٩١ (باريس ١٩٩٣) مساحة أزمات" في مجموعة دومينيك شوفاليه وأندريه ميكال، "العرب من الرسالة الى التاريخ (باريس، فايار ١٩٩٥)، "سياسة في منطقة اقليمية غير مستقلة" مع تيودور هانف ونواف سلام، "دولة ومجتمع ما بعد الحرب في بيئة غير مستقرة" (٢٠٠٣، بيدن – بيدن نوموس).

علومه

يحمل دكتوراه في التاريخ المعاصر والحديث من جامعة السوربون باريس – ٤ عام ١٩٩٠.
دراسات عليا في الفلسفة السياسية من جامعة بانتيون السوربون باريس – ١ عام ١٩٨٤.
اجازة ودراسات معمقة في الفلسفة من الجامعة نفسها، ١٩٨٤.
تلقى علومه الابتدائية والثانوية في الليسيه الفرنسية – اللبنانية في بيروت.



الاستقلال 05
كلنا للوطن

النهار
4 حزيران 2005